

Proofs for God's Existence

[T1] Aristotle, *Met. A.6, 1071b11–1071b31* (tr. Ross)

[proof for the actual being of the Unmoved Mover]

Since there were three kinds of substance, two of them natural and one unmovable, regarding the latter we must assert that it is necessary that there should be an eternal unmovable substance. For substances are the first of existing things, and if they are all destructible, all things are destructible. But it is impossible that movement should either come into being or cease to be; for it must always have existed. Nor can time come into being or cease to be; for there could not be a before and an after if time did not exist. Movement also is continuous, then, in the sense in which time is; for time is either the same thing as movement or an attribute of movement. And there is no continuous movement except movement in place, and of this only that which is circular is continuous.

But if there is something which is capable of moving things or acting on them, but is not actually doing so, there will not be movement; for that which has a capacity need not exercise it. Nothing, then, is gained even if we suppose eternal substances, as the believers in the Forms do, unless there is to be in them some principle which can cause movement; and even this is not enough, nor is another substance besides the Forms enough; for if it does not *act*, there will be no movement. Further, even if it acts, this will not be enough, if its substance is potentiality; for there will not be *eternal* movement; for that which is potentially may possibly not be. There must, then, be such a principle, whose very substance is actuality. Further, then, these substances must be without matter; for they must be eternal, at least if anything else is eternal. Therefore they must be actuality.

[T2] Avicenna, *Išārāt, namaṭ IV, 266.14–269.8* [tr. Meyer mod.]

[*burhān al-ṣiddiqīn*, version 1]

تنبيه. كل موجود إذا التفت إليه من حيث ذاته من غير التفات إلى غيره فإما أن يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه أو لا يكون. فإن وجب فهو الحق بذاته الواجب وجوده من ذاته وهو القيوم، وإن لم يجب لم يجز أن يقال: إنه ممتنع بذاته بعد ما فرض موجودا؛ بل إن قرن باعتبار ذاته شرط مثل شرط عدم علته صار ممتنعا، أو مثل شرط وجود علته صار واجبا. وإن لم يقرن بها شرط لا حصول علة ولا عدمها بقي له في ذاته الأمر الثالث وهو الإمكان فيكون باعتبار ذاته الشيء الذي لا يجب ولا يمتنع. فكل موجود إما واجب الوجود بذاته أو ممكن الوجود بحسب ذاته.

إشارة. ما حقه في نفسه الإمكان فليس بصير موجودا من ذاته فإنه ليس وجوده من ذاته أولى من عدمه من حيث هو ممكن. فإن صار أحدهما أولى فلحضور شيء أو غيبته.

فوجود كل ممكن الوجود [هو] من غيره.

تنبيه. إما أن يتسلسل ذلك إلى غير النهاية فيكون كل واحد من آحاد السلسلة ممكنا في ذاته والجملة متعلقة بها فتكون غير واجبة أيضا وتجب بغيرها. ولنزد هذا بيانا.

شرح. كل جملة كل واحد منها معلول فإنها تقتضي علة خارجية عن آحادها وذلك لأنها إما أن لا تقتضي علة أصلا فتكون واجبة غير ممكنة (غير معلولة خ) وكيف يتأتى هذا وإنما يجب بأحاديها وإما أن يقتضي علة هي الآحاد بأسرها. فتكون معلولة لذاتها فإن تلك والجملة والكل شيء واحد. وأما الكل بمعنى كل واحد فليس يجب به الجملة وإما أن يقتضي علة هي

بعض الأحاد. وليس بعض الأحاد أولى بذلك من بعض إن كان كل واحد منها معلولاً لأن علته أولى بذلك وإما أن يقتضي علة خارجة عن الأحاد كلها. وهو الباقي.

إشارة. كل علة جملة هي غير شيء من أحادها فهي علة أولاً للأحاد، ثم للجملة وإلا فلتكن الأحاد غير محتاجة إليها فالجملة إذا تمت بأحادها لم يحتج إليها؛ بل ربما كان شيء ما علة لبعض الأحاد دون بعض فلم يكن علة للجملة على الإطلاق.

إشارة. كل جملة مترتبة من علل ومعلولات على الولاء وفيها (و منها خ) علة غير معلولة فهي طرف لأنها إن كانت وسطاً فهي معلولة.

إشارة. كل سلسلة مترتبة من علل ومعلولات كانت متناهية أو غير متناهية فقد ظهر أنها إذا لم يكن فيها إلا معلول احتاجت إلى علة خارجة عنها لكنها يتصل بها لا محالة طرفاً، وظهر أنه إن كان فيها ما ليس بمعلول فهي طرف ونهاية. فكل سلسلة تنتهي إلى واجب الوجود بذاته.

[T3] Avicenna, *Nağāt*, 566.16–568.13 [ed. Dānišpāzūh] (tr. McGinnis and Reisman, mod.)

[*burhān al-ṣiddiqīn*, version 2]

فصل في اثبات واجب الوجود

لا شك أن هنا وجوداً، وكل وجود فإما واجب، وإما ممكن. فإن كان واجباً، فقد صح وجود الواجب. وهو المطلوب. وإن كان ممكناً، فإننا نوضح أن الممكن ينتهي وجوده إلى واجب الوجود. وقبل ذلك، فإننا نقدم مقدمات:

فمن ذلك أنه لا يمكن أن يكون في زمان واحد، لكل ممكن الذات، علة ممكنة الذات بلا نهاية. وذلك لأن جميعها إما أن يكون موجوداً معاً، وإما أن لا يكون موجوداً معاً. فإن لم يكن موجوداً معاً، لم يكن الغير المتناهي في زمان واحد، ولكن واحد قبل الآخر، فلنؤخر الكلام في هذا.

وأما أن يكون موجوداً معاً، ولا واجب وجود فيه: فلا يخلو: إما أن تكون الجملة بما هي تلك الجملة وجدت متناهية أو غير متناهية، واجبة الوجود بذاتها، أو ممكنة الوجود ذاتها. فإن كانت واجبة الوجود بذاتها، وكل واحد منها ممكن؛ يكون الواجب الوجود متقوماً بممكنات الوجود، هذا محال.

وإن كانت ممكنة الوجود بذاتها، فالجملة محتاجة في الوجود إلى مفيد الوجود، فإما أن يكون خارجاً عنها، أو داخلياً فيها.

فإن كان داخلياً فيها؛ فإما أن يكون واحداً منها واجب الوجود، وكان كل واحد منهما ممكن الوجود، هذا خلف؛ وإما أن يكون ممكن الوجود، فيكون هو علة لوجود الجملة، وعلة الجملة علة أولاً لوجود أجزائها؛ ومنها هو، فهو علة لوجود نفسه. وهذا مع استحالتة، إن صح، فهو من وجه ما نفس المطلوب. فإن كل شيء يكون كافياً في أن يوجد ذاته؛ فهو واجب الوجود، وكان ليس واجب الوجود، هذا خلف.

فبقي أن يكون خارجاً عنها. ولا يمكن أن يكون علة ممكنة، فإننا جمعنا كل علة ممكنة الوجود في هذه الجملة، فهي إذاً خارجة عنها، وواجبة الوجود بذاتها.

فقد انتهت الممكنات إلى علة واجبة الوجود، فليس لكل ممكن علة ممكنة معه، فوجود العلة الغير المتناهية هيئته في زمام واحد محال.

[T4] al-Ġuwaynī, *Iršād*, 28.3-29.12 [ed. Mūsā] (tr. Walker, mod.)

[specification argument]

إذا ثبت حدث العالم، وتبين أنه مفتتح الوجود، فالحادث جائز وجوده وانتفاؤه، وكل وقت صادفه وقوعه كان من المجوزات تقدمه عليه بأوقات، ومن الممكنات استنخار وجوده عن وقته بساعات فإذا وقع الوجود الجائز بدلا عن استمرار العدم المجوز. قضت العقول بدهاتها بافتقاره إلى مخصص بالوقوع. وذلك أرشدكم الله مستبين على الضرورة، ولا حاجة فيه إلى سبر العبر والتمسك بسبيل النظر.

ثم إذا وضح افتقار الحادث إلى مخصص على الجملة، فلا يخلو ذلك المخصص من أن يكون موجبا لوقوع الحدوث بمثابة العلة الموجبة معلولها، وإما أن يكون طبيعة كما صار إليه الطبائعيون، وإما أن يكون فاعلا مختاراً.

و باطل أن يكون جارياً مجرى العلل، فإن العلة توجب معلولها على الاقتران. فلو قدر المخصص علة لم يخل من أن تكون قديمة أو حادثة؛ فإن كانت قديمة فيجب أن توجب وجود العالم أولاً، وذلك بفضي إلى القول بقدم العالم، وقد أقمنا الأدلة على حذقه؛ وإن كانت حادثة افتقرت إلى مخصص، ثم يتسلسل القول في مقتضى المقتضى.

و من زعم أن المخصص طبيعة فقدأ حال فيما قال. فإن الطبيعة عند مثبتها توجب آثارها إذا ارتفعت الموانع، فإن كانت الطبيعة قديمة، فلتقتض بقدم العالم، وإن كانت حادثة، فلتنك مفترقة إلى مخصص.

وهذا القدر كاف في الرد على هؤلاء، ولعنا نرد على الطبائعيين بعد ذلك إن شاء الله عزوجل.

فإن بطل أن يكون مخصص الحادث علة توجبه، أو طبيعة توجده بنفسها لا على الاختيار، فيتعين بعد ذلك القطع بأن مخصص الحوادث فاعل لها على الاختيار، مخصص إيقاعها ببعض الصفات والأوقات.

[T5] al-Ġazālī, *Tahāfut al-falāsifa*, tr. Marmura mod., 81.9-82.14

[mereological problems]

فان قيل:

البرهان القاطع على استحالة علل الى غير نهاية ان يقال: كل واحد من آحاد العلل ممكنة في نفسها او واجبة. فان كانت واجبة، فلم تفتقر الى علة، وان كانت ممكنة، فالكل، موصوف بالامكان. وكل ممكن فيفتقر الى علة زائدة على ذات؛ فيتقر الكل الى علة خارجة عنها.

قلنا:

لفظ الممكن والواجب لفظ مبهم، الا ان براد بالواجب ما لا علة لوجوده ويرد بالممكن ما لوجوده علة. وان كان المراد هذا، فلنرجع الى هذه اللفظة فنقول كل واحد ممكن على معنى ان له علة زائدة على ذاته، والكل ليس بممكن، على معنى انه ليس له علة زائدة على ذاته خارجة منه. وان أريد بلفظ الممكن غير ما اردناه فهو ليس بمفهوم.

فان قيل فهذا يوذي الى أن بتقوم واجب الوجود بممكنات الوجود وهو محال، قلنا:

ان اردتم بالواجب والممكن ما ذكرناه، فهو نفس المطلوب.

فلا نسلم انه محال. وهو كقول القائل: يستحيل ان يتقوم القديم بالحوادث. والزمان عندهم قديم، وآحاد الدورات حادثة، وهي ذوات أوائل، والمجموع لا أول له. فقد تقوم ما لا أول له بذوات أوائل وصدق ذوات الاوائل على الأحاد ولم يصدق على المجموع. فكذلك يقال على كل واحد ان له علة ولا يقال للمجموع علة. وليس كل ما صدق على الأحاد يلزم ان يصدق على المجموع، اذ يصدق على كل واحد انه واحد، وانه بعض، وانه جزء، ولا يصدق على المجموع. وكل موضع عيناه من الارض فانه قد استضاء بالشمس في النهار وأظلم بالليل، وكل واحد حادث بعد ان لم يكت، أى له أول لها، وهي صور العناصر الاربعة والمتغيرات، فلا يتمكن من انكار علل لانهاية لها. ويخرج من هذا انه لا سبيل لهم الى الوصول الى اثبات المبدأ الاول لهذا الاشكال.

[T6] Ġazālī, *Iqtisād*, [ed. Čübūqčī] (tr. Yaqub, 27–28)

24.6–7 [kalām argument for God's existence]

وجوده تعالى وتقدس وبرهانه: أنا نقول: كل حادث فلدوثة سبب، والعالم حادث فيلزم منه ان له سبباً.

25.6–26.5 [everything originated has a cause => principle of preponderating]

فلنرجع إلى تحقيقه. فقد جمعنا فيه أصليين فلعل الخصم ينكرهما، فنقول له: في أي الأصلين تنازع؟ فإن قال إنما أنازع في قولك إن كل حادث فله سبب فمن أين عرفت هذا؟ فنقول: إن هذا الأصل يجب الاقرار به، فإنه أولي ضروري في العقل، ومن يتوقف فيه فإنما يتوقف لأنه ربما لا ينكشف له ما نريده بلفظ الحادث، ولفظ السبب. وإذا فهمهما صدق عقله بالضرورة بأن لكل حادث سبباً، فانا نعني بالحادث ما كان معدوماً ثم صار موجوداً.

فنقول: وجوده قبل أن وجد كان محالاً أو ممكناً؟ وباطل أن يكون محالاً لأن المحال؛ لا يوجد قط؛ وإن كان ممكناً، فلسنا نعني بالممكن إلا ما يجوز أن يوجد ويجوز أن لا يوجد. ولكن لم يكن موجوداً، لأنه ليس يجب وجوده لذاته، إذ لو وجد وجوده لذاته، لكان واجباً لا ممكناً، بل قد افتقر وجوده إلى مرجح لوجوده على العدم حتى يتبدل العدم بالوجود. فإذا كان استمرار عدمه من حيث أنه لا مرجح للوجود على العدم، فما لم يوجد المرجح لا يوجد الوجود، ونحن لا نريد بالسبب إلا المرجح.

والحاصل أن المعدم المستمر العدم لا يتبدل عدمه بالوجود ما لم يتحقق أمر من الأمور يرجح جانب الوجود على استمرار العدم، وهذا إذا حصل في الذهن معنى لفظه كان العقل مضطراً إلى التصديق به.

فهذا بيان اثبات هذا الأصل وهو على التحقيق شرح للفظ الحادث والسبب، لاقامة دليل عليه.

[T7] 'Ayn al-Qudāt, *Zubdat al-ḥaqā'iq*, 11.17-13.2, 13.12-xxx ed. 'Osayrān (tr. Jah mod.)

[on Avicenna's *burhān al-ṣiddiqīn*]

فإن أهل النظر حققوا القول في تلك المسألة من وجوه كثيرة، وأكثرهم ضلّوا فيه عن سواء السبيل؛ كمن استدللّ كان طريقاً واضحاً وبالمقصود وافية، فسلوكه بطول، وبحتاج فيه إلى إثبات مقدمات يستغنى عنها من يسلك الطريق المستقيم. لست أنكر أن النظر في الحركة فيه فوائد كثيرة، ولكنني أقول أنه مستغنى عنه في تلك المسألة من حيث ذاتها. وقد ذكر الإمام حجة الإسلام الغزالي رضي الله عنه في كتابه الموسوم «بالإقتصاد في الاعتقاد» قريباً من عشرة أوراق في إثبات القديم. ولعمري أنه كان معذوراً في ذلك فإن كتابه هذا على منهاج كتب الكلام وإن كان لأمه فيه مترقياً عما يشتمل عليه كتب المتكلمين. وكثير ممن سواه سؤدوا أوراقاً كثيرة في تلك المسألة كما هو مشهور عند العلماء، وذلك فصول مستغنى عنه.

والحق البقبن في الثبات القديم أن يُستدل عليه بالوجود الذي هو أعم الأشياء؛ إذ لو لم يكن في الوجود قديم لما كان في الوجود موجود أصلاً والبتة؛ وذلك لأن الوجود ينقسم قسمة حاصرة إلى الحادث والقديم، أعني إلى ما لوجوده بدايةً وإلى ما ليس لوجوده بدايةً. فلو لم يكن في الوجود قديم لم يكن أصلاً حادث، إذ ليس في طبيعة الحادث أن يوجد بذاته، فإن الموجود بذاته يكون واجب بذاته لا يتصور له بداية. وينتج من هذه الكلمات قياس برهاني يُلقبه أهل النظر بالشرطي المتصل، ليكون ادراكه أسهل على المبتدئ الذي لم يقو على ادراك الحقائق المعقولة. فيقال: لو كان في الوجود موجوداً لزم بالضرورة أن يكون في الوجود قديم؛ فهذا أصل يقيني لا يتصور أن يشك فيه أحد من الخلائق. ثم يقال: الوجود معلوم قطعاً؛ وهذا أصل ثانٍ وهو كالأول يقيني. وبعد ذلك ينتج من الأصلين السابقين، وجود موجود قديم، بالضرورة. وهذا هو الاستدلال على القديم من طريق الوجود؛ ولا يتصور أن يكون وراء هذا البيان بيان، لافي الأيجاز ولا في التحقيق.

[The ṣūfis need no argument]

لأشك عند ذوى البصائر النفاذة في الغيب وسرادقات الملكوت، في وجود معنى صدر عنه الوجود على أتم الوجوه؛ وهو الذي عبر عنه خارج الحجب في لسان العرب بقولهم الله تعالى.

[T8] Ḥayyām, *Risāla fī l-wuḡūd*, 113.14–118.5

[only the necessary can be a cause for existence]

ونقول: إنه لا يمكن أن تكون ماهية ممكنة الوجود علّة لوجود، ألبتة؛ اللهم، إلا أن تكون مُعداً أو واسطة، أو أشياء أخرى، مثل التي هي ممكنة الوجود.

فإن (أ) ممكن. فلنكن (أ) سبباً فاعلياً لوجود (ب). ومعلوم أن (ب) تكون ممكنة الوجود. وكلُّ مُمكن الوجود لا يوجد، إلا ويصير وجوده واجباً. فكانت (ب) صارت واجبة الوجود، وليست (أ) واجبة الوجود. فهي من وجه ممكنة الوجود، ومن وجه آخر واجبة الوجود؛ إلا أن إمكان الوجود لها من ذاتها، والمستفاد هو وجوب الوجود. فتكون سبباً لوجوب وجود (ب)، لا غير (أ) ممكنة الوجود. فتصير ذات ممكنة الوجود سبباً فاعلياً لوجوب وجود، وهذا محال.

فلا يجوز أن تكون ماهية ممكنة الوجود [علّة لوجوب]

وعلى هذا البرهان مباحث وشكوك، منها:

أَنْ (أ)، أَمَا صارت سبباً لوجوب (ب)، من حيث واجبة؛ كما أَنَّ النَّارَ سَبَبٌ لِاحْتِرَاقِ الخَشَبِ، من حيث هي حارّة. ثُمَّ لا مدخل لسانر أوصافِ النَّارِ في الاحراق، ولا مشاح في المثال.

والجواب: أَنَّ الحرارة هي سبب الاحراق، النَّار، الآ أَنَّ الحرارة، لا يمكن أن تُوجَدَ الآ في موضوع، مثل النَّارِ. فصار الاحراق مضافاً الى النَّار، من حيث هي حاملةٌ للسَّببِ الفاعلي، لا من حيث هي فاعلةٌ. ولو كانت ذات النَّار هي الفاعلة، لكأم لجميع أوصافها مدخلٌ في الاحراق؛ وخصوصاً الأوصافِ الذاتية، أو اللازمة، التي لاتنفك ذات النَّار عنها.

و أَمَا قلنا: انَّ ذات (أ) من حيث هي واجبة، موجبةٌ ل (ب). فاذا قلنا: من حيث هي واجبة، كان الوجوب شرطاً في كون علةً، لأنفس العلة. ففَرَّقَ بَيْنَ الشرط الذي به تكون العلة علةً وبين نفس العلة؛ كنفس العلة لوجوب (ب) وهي ذات (أ) بأي شرط كان.

ثُمَّ هذا الشرط، أعنى: اعتبارَ وجوب (أ)، الذي لها من غيرها، لايشلُبُ عنها اعتبارَ الامكان الذي لها من ذاتها. وكيف يمكن سلبُ الأوصافِ اللازمة؟!!

فذات (أ)، التي هي ممكنة الوجود، بشرط وجوبها علةٌ لوجوب (ب)؛ فيكون للامكان مدخلٌ في تتميم الوجوب وإفادة الوجود. وكيف لا؟! وهو من لوازم العلة الفاعلية وله مدخلٌ في تتميم ذات (أ)؟! فكيف فيما توجبه (أ)؟! ولو كان اعتبار الامكان مسلوباً عن ذات (أ)، عند كونها واجبة الوجود، لكان يقدح في هذا البرهان قدحاً ظاهراً؛ الآ أَنَّ هذا الاعتبار لها من ذاتها، لا يمكنُ سلْبُه بوجهٍ من الوجوه.

فان قال قائل، أو يُشكك مُشكك: انَّ وجوب (أ)، هو علةٌ وجوب (ب)؛ الآ انَّ وجوب (أ) لا يمكن أن يُوجَدَ الآ في موضوع، ويكون موضوعه (أ)، كما أَنَّ الحرارة هي علةٌ لِاحْتِرَاقِ الخَشَبِ لِأنَّها لا يمكنُ أن تُوجَدَ الآ في موضوع، وإذا كان وجوب (أ) علةً لوجوب (ب) تم ذات (أ) يلزمها الامكان، لا يكون للامكان، الذي هو لازم موضوع وجوب (أ)، مدخلٌ في تتميم الوجوب.

فيكونُ الجواب: انَّ وجوب (أ)، ليس هو شيئاً موجوداً في الأعيان، على الحقيقة؛ أَمَا هو أمرٌ بحسب اعتبار العقل. والامرُ الاعتباري الموجود في النفس، المعدوم في الأعيان، كيف يكون سبباً لذاتٍ موجودة في الأعيان؟! إذا ليس هو كحرارة النَّار، فانَّ حرارة النَّار موجودة في الأعيان.

ثُمَّ الاحراق الحاصل من الحرارة من الحرارة، ليس هو أمراً وجوديةً، بل أَمَا هو أمرٌ عَدَمِيٌّ. وستعرفُ تفصيل هذا الكلام بعد هذا الفصل.

و أيضاً، فان كان وجوب (أ)، الذي يُظَنُّ به أنه سببٌ لوجوب (ب)، موجوداً في الأعيان، لكان لامكان ذات (أ)، التي هي مَوْضوعُهُ، مدخلٌ في تتميم الوجوب؛ لأنَّ الفاعل المنقر في وجوده الى المادة، لا يكون له فعلٌ، الآ بِمُشَارَكَةِ المادّةِ. ومادّةٌ وجوب (أ) هي ذات (أ) فيكون لذات (أ) شركة في تتميم الوجوب. ويكون لزامها، الذي هو الامكان والعدم، ايضاً شركة. وهذا مُحالٌ.

فَقَدْ بانَّ أَنَّ جميع الذوات والماهيات، أَمَا يفيض من ذات المبدأ الأعلى الأول الحقَّ جَلَّ جلالُهُ، على ترتيب، وفي سلسلة نظام.

[T9] Abū I-Barākāt al-Baġdādī, *Mu'tabar III*, 23.17–24.5, 26.16–24.

[On the transfer of contingency from part to whole]

وقد يعترض في هذا معترض فيقول ان المغالطة في هذا دخلت في قولهم كل ممكن الوجود حيث عنى بالكل الجملة ولفظة كل انما تعطى واحدا واحدا من الجملة وحكم الجملة غير حكم واحد واحد فان الجملة كثرة متناهية العدد او غير متناهية العدد وكل واحد لا يصدق عليه انه كثرة فكيف تؤخذ الجملة في مكان واحد واحد ويوجب عليها حكم الواحد.

فنقول ان حكم الجملة لا يلزم الواحد من حيث هي جملة وذلك واحد فان الجملة والواحد يختلفان بالواحد والكثير ولا يختلفان بالطبع والماهية فان ماهية الجملة و ماهية الواحد من الجملة واحدة بالطبيعة والوجود فان الواحد الواحد من المياه ماء بارد رطب موضعه الطبيعي الاحاطة بالارض من خارج كرتها وبالهباء من داخل كرتة الموجودتين او المتوهمتين والجملة من الماء كذلك ايضا لا تخالف في الطبع والحيز والعلية والمعلولية وكذلك الجملة الحاصلة من ممكنات الوجود كالواحد الواحد منها في امكان الوجود، وحاجة الممكن الوجود في وجوده الى واجب الوجود سواء في الواحد الواحد وفي الجملة.

[against an infinite regress of causes]

فاذا كان لكل علة كان لكل معلول علل لا يتناهي عددها معه في الوجود لا يوجد لها اول علة، قالوا وما لا يتناهي عدده لا يوجد ولا يدخل في الوجود فان الأول القريب منا من المعلولات اذا كان لا يوجد حتى توجد علته فعلته لا توجد حتى توجد علة علته و علة علة علته و علة علة علته وكذلك هلم جرا فما لم يسبق وجود الأول الذي لا اول له لا يلحق وجود الثاني، فوجود العلة الاولى معلوم من وجود المعلول الآخر الأقرب اليها الذي كلامنا فيه وكما ينتهي في العلة الى اول علة كذلك تنتهي المعلولات الى آخر معلول لأنه يكون معه معا في الوجود لا يتأخر عنه ولا يتقدم فلا تذهب العلل والمعلولات الى ما لا نهاية له.

[T10] Ibn al-Malāḥimī, *Mu'tamad*, 155.8–156.4

[proof from the specification of bodies]

واستدل الشيخ أبو الحسين رحمه الله لإثبات المحدث بوجه آخر، فقال: إنا نجد الأجسام مشتركة في كونها أجساماً ومفترقة في وجوه أخرى نحو كون بعضها أرضاً وبعضها ناراً وماء وهواءً، فليس يخلو إما أن تكون افتقرت في ذلك لا لأمر أو لأمر. فإن افتقرت لا لأمر لم يكن بعضها بأن يكون أرضاً وبعضها ماء بأولى من العكس، فلم يكن في ذلك بد من أمر. ثم ذلك الأمر لا يخلو إما أن يرجع إلى الجسم نحو كونها أجساماً وحجماً، وهذا يقتضي أن تكون هذه الأجسام كلها إما ماء أو كلها أرضاً أو ناراً، ويقتضي أن يكون الجسم الواحد بهذه الصور كلها. فلم يكن بد من أمر غير الجسم، وذلك الغير إما أن يكون له اختصاص وتعلق بالأجسام أو لا يكون له تعلق. فإن كان له به تعلق بالحلول فيه أو بالمجاورة، فإن كان واحداً لزم ما تقدم من كون جميع الأجسام بصورة واحدة، وإن كان مختلفاً متغائراً كان الكلام في افتراق الأجسام في تلك الأشياء كافتراقها في هذه الصور، وإن كان مجاوراً كان جسماً أو جوهرًا، فلم جاور النار ما أوجب كونها ناراً، ولم يجاورها ما يقتضي كونها هواءً؟ وكذا هذا في الماء والأرض. وأيضاً فالكلام في مفارقة ذلك المجاور لهذه الأجسام ومفارقة بعضها لبعض كالكلام في افتراق هذه الأجسام في هذه الصور. وإن كان لا تعلق له بهذه الأجسام بالحلول فيها أو بالمجاورة لم يخل إما أن يكون موجباً أو مختاراً. فإن كان موجباً فإما أن يكون واحداً أو أكثر من ذلك. فإن كان واحداً فلم أوجب لبعض الأجزاء أن يكون ناراً بأولى من كونه هواءً؟ وكيف يوجب صوراً متضادة وهو شيء واحد؟ وإن كان أكثر من واحد، فإن صح أن يوجب هذه الصور من غير تعلق بهذه الأجسام لزم أن يكون الجسم الواحد بهذه الصور كلها، لأنه ليس بأن يوجب واحد منها كونها ناراً بأولى من أن يوجب الآخر كونها هواءً. فلم يبق إلا أنه مختار.

[T11] Ibn al-Malāḥimī, *Mu'tamad*, 153.15–154.12

[kalām argument updated with the notions of preponderation and specification]

يدل على ذلك أن الأجسام محدثة، وكل محدث لا بد له من محدث، فإن للأجسام محدث. إن قيل: لم زعمتم أن كل محدث لا بد له من محدث، قيل له: إنه يجوز أن يقال: إن العلم بأن ما لم يكن ثم صار كان، وكان يجوز أن لا يصير، لا يجوز أن يكون لا لأمر من الأمور هو علم ضروري. وإذا علم هذا ضرورة ودللتنا من بعد على أن ذلك الأمر لا بد من أن يكون مختاراً، حصل العلم بالمحدث. ثم مع ذلك نحن نذكر فيه طريقة بيّنة، فنقول: إن الحادث ليس يخلو إما أن يكون قد حدث وكان يجوز بد لا من حدوثه أن لا يحدث أو حدث مع وجوب أن يحدث. فإن حدث مع الوجوب لم يكن بأن يجب حدوثه في بعض الأحوال دون بعض [أولى]، وفي ذلك وجوب حدوثه لم يزل أو أن لا يجب حدوثه أصلاً. وإن كان حدث مع جواز أن لا يحدث لم يكن بأن يحدث في بعض الأحوال أولى من بعض، وفي ذلك حدوثه لم يزل أو أن لا يحدث أصلاً. ولم يكن بأن يحدث أولى من أن لا يحدث لأنه إذا جاز أن يحدث وأن لا يحدث على سواء لم يجز أن يترجح حدوثه على نفي حدوثه إلا لأمر مرجح، بل كان يجب أن لا يحدث لولا أمر مرجح لحدوثه لأنه كان مختصاً مع الحدوث، فثبت أنه لا بد من أمر ما له يحدث المحدث. وهذه القسمة لا يخلو منها كل محدث، فإذا كانت الأجسام محدثة وجب أن يكون لها محدث.

وربما تؤكد هذه الطريقة فيقال: إذا لم يجز في أفعالنا كالبناء والكتابة والصياغة وما أشبه ذلك أن تحدث لا لأمر ولا لفاعل، فكيف يجوز في هذا العالم بما فيه أن يحدث لا لأمر ولا لفاعل؟ وهذا القدر كاف في إثبات أمر له حدث المحدث. ثم من بعد ندل على أنه لا بد من أن يكون مختاراً، فيبطل قول من أثبتة موجباً.

[T12] Ibn al-Malāḥimī, *Mu'tamad*, 158.1–9

[analogy between human and divine cases]

وأما شيوخنا رحمهم الله فقد احتجوا لإثبات المحدث للعالم فقالوا: العالم محدث فلا بد من أن يكون له محدث قياساً على تصرّفنا. وهذا الاستدلال يحتاج إلى أصل وإلى فرع وحكم وعلّة للحكم. أما الأصل فهو تصرّفنا، والفرع هو العالم، والحكم هو الحاجة إلى محدث، والعلّة هي الحدوث. فأما الإصل، وهو تصرّفنا، فقد دللنا على إثباته حين أثبتنا الحركات والسكنات. وأما إثبات الحكم في الأصل، وهو حاجة تصرّفنا إلينا، فالدلالة عليه هي أنه يجب وقوعها بحسب دواعينا وصوارفنا. وإنما قلنا ذلك لأنه متى دعانا داع إلى الفعل مع السلامة فإنه يجب وقوعه، ومتى صرفنا صارف عن فعله مع السلامة وجب أن لا يقع. وإنما قلنا: إن ما هذا حاله فهو واقع بنا، لأنه لو كان واقعاً من فاعل آخر أو كان واقعاً بنفسه لصح أن يقع وإن كرهننا وقوعه. فلما استحال ذلك علمنا أنه واقع بنا.

[T13] Ibn al-Malāḥimī, *Tuḥfa*, 41.2–9.

[against the *burhān al-ṣiddiqīn*: nature cannot preponderate]

وهذا الاستدلال هو الذي حكيناه عن علماء الإسلام، وبيننا وجه دلالاته على المحدث في أول الباب، لكن هذه الدلالة لا تدل على واجب الوجود بانفرادها، ولهذا ذكر هذا المستدل أنه لا بدّ من حضور علّة أو غيبيتها، ثم لا يبطل أن يكون حدوث الممكن بعينه علته أو غدّها منها. ومن وجه آخر، وهو أنه يلزمهم من جهة المذهب أن يجوزوا أن يحدث الممكن الحدوث لا لأمر، لأنهم قالوا: إن الطبيعة تفعل الأفعال المحكمة المطابقة لمنافع الناس، فتتربّ الأفعال وتقدم ما يجب تقديمه وتؤخر ما يجب تأخيره لا لأمر زائد من ذات الطبيعة، من غير روية وفكر وعلم بالتقديم والتأخير، وذاتها مع المقدم كذاتها مع المؤخر.

[T14] Ibn al-Malāḥimī, *Tuḥfa*, 43.8–13

[against the *burhān al-ṣiddiqīn*: contingency does not transfer from part to whole]

وهذا يعترضه ما قدمناه على طريقته الأولى. ويعترضه من جهة مذهبهم غير ما قدمنا، فلأنهم يقولون: إن حركات الفلك كل واحدة منها لها أول، ومجموعها لا أول له. ففصلوا بين المجموع والأحاد، وإن كان المجموع هي الأحاد. فيقال لهم: إذا كان هذا عندكم فيمّ أنكرتم أن تكون السلسلة الم تربية من علل ومعلولات مخالفت جملتها أحادها، فتكون كل واحدة منها معلولة وجملتها غير معلولة، أو تكون كل واحدة منها ممكنة الوجود وجملتها واجبة الوجود، كما أن كل واحدة منها متناهية وجملتها غير متناهية؟

[T15] al-Mas‘ūdī, *Šukūk*, 248.10–249.16

[an infinite series cannot be taken as a whole]

أما لا بد من إثبات مقدمة أخرى، وهي أنّ العلل لو تسلسلت إلى غير النهاية، لكانت هناك جملة مشتملة على أحاد غير متناهية، كل واحدة منها معلول. فما الدليل على إثبات هذه المقدمة؟ فإنّ الخصم يقول: ما لا يتناهي عدده لا يصح أن يوصف بأنه جملة. فالجملة والكل والجميع من عوارض الشيء المتناهي ولو أحقه. وليس معنى الكل ها هنا هو كل واحد، كما لا يخفى عليك، بل معناه مجموع أحاد ليس وراء شيء منها. ومجموع علل ليس وراءه علّة أخرى لا وجود له عند هذا القائل، فلا وجود لكل العلل. بل أي مجموع يفرض، فإن وراءه علّة أخرى، وهكذا يتسلسل إلى غير النهاية. وهذا كما تقولون في دورات الفلك. فإنّ عندكم ليس لها أول ومبدأ، وأعدادها الماضية لا نهاية لها. ثم كل واحدة من الدورات إقلها مبدأ وأول ولم تقولوا إنه لما كان لكل واحدة منها مبدأ وأول كان للجملة مبدأ وأول. وكذلك النفوس البشرية المفارقة للأبدان بالموت لا نهاية لأعدادها عندكم، ولم يتقدمها زمان لم تكن موجودة فيه. وكل واحدة منها فلو وجودها مبدأ زمني، أي مسبوقة بزمان لم تكن موجودة فيه. ثم لا تقولون: لما كان كل واحدة منها مسبوقة بزمان لم تكن موجودة فيمكن الكل كذلك، إذ الكل هو مجموع هذه الأحاد.

ولا يلزمكم أن تقولوا ذلك، لأنه ليس هناك كل وجملة. بل أي أعداد تؤخذ منها فإن وراءها أعداداً أخرى، ولا تنتهي قط إلى حدّ ليس وراء شيء آخر منها، حتى يكون ذلك المحدود كلاً وجملة. ولو تصوّر أن يكون هناك كلّ هو مجموع هذه الأحاد، بحيث لا يبقى منها شيء إلا وهو داخل فيه، لزمكم بالضرورة أن تقولوا بأنّ لكل مبدأ زمانياً، أي تقدمه زمان لم يكن موجوداً فيه.

فإن كل واحد من أحاد العشرة لما تقدمه زمان، فمجموع العشرة بالضرورة يتقدمها زمان ليست موجودة فيه. ولكن إنما لا يلزم ذلك لأنه لا كل ولا جملة هناك البتة.

[Again this looks a lot like some stuff Andi has included]

[T16] al-Rāzī, *Mabāḥiṭ* 2, Bagdadi ed., 468.12–468.20

[Ḥayyām's argument: only the necessary can be a cause]

ومن الناس من زعم انه لا حاجة في هذا البرهان الى ابطال الدور وقطع التسلسل.
قال: لأننا نقول إن كان في الأشياء شيء واجب الوجود فقد حصل المطلوب وإن لم يكن فيها شيء واجب الوجود فهي بأسرها ممكنة الوجود وممكن الوجود يستحيل استناد وجوده الى ممكن الوجود لوجهين:
أحدهما أن الممكن لو كان مؤثراً في وجود غيره لكانت ذاته معتبرة في تلك المؤثرية فان موجودية المؤثر معتبرة في موجوديته وذات الممكن من حيث هو هو ممكنة الوجود فلو كان الممكن مؤثراً في وجود غيره لكان امكانه جزءاً من مؤثريته لكن الإمكان يمتنع ان يكون جزءاً من المؤثرية لان الشيء من حيث هو ممكن ليس بواجب ومن حيث هو مؤثر واجب والشيء الواحد بالاعتبار الواحد لا يكون ممكناً وواجب.

[T17] al-Rāzī, *Mabāḥiṭ* 2, 469.12–18

[do we need to show that the world is contingent?]

وأعلم أن من الناس من يظن انه يحتاج في اثبات واجب الوجود الى اثبات امكان العالم وليس الامر كذلك بل يكفينا ذلك بالامر الذي ذكرناه من ان الموجودات إن كان فيها واجب الوجود فقد حصل المقصود وإن لم يكن فيها ما هو واجب الوجود فالكل ممكن والممكن مستند إلى الواجب ففي الموجودات على كل حال موجود واجب الوجود ثم إذا شرعنا بعد ذلك في احصاء صفات واجب الوجود فحينئذ يظهر أن العالم بما فيه من الجواهر والاعراض ليس بواجب الوجود بل هو من آثار وجوده.

[T18] al-Rāzī, *Mabāḥiṭ* 2, 471.5–8

[argument from motion]

أما الطبيعيون فإنهم استدلوا بالحركة وإنها لا بد وأن تنتهي إلى محركات غير متحركة وأن المحرك الذي لا يتحرك لا بد وأن يكون له حاصلاً ابداً كل ما كان ممكناً في حقه والذي يكون كذلك لا بد وأن يكون واجب الوجود.

[T19] al-Rāzī, *Arbaʿīn* vol.1, 103.10–19

[preponderation argument]

الطريق الأول: الاستدلال على وجود واجب الوجود بإمكان الذوات فنقول: لاشك أن الحقائق والماهيات موجودة. وكل موجود فاما أن تكون حقيقته قابلة للعدم أو لا تكون كذلك. فان لم تقبل حقيقته للعدم لما هي هي، كان ذلك الموجود هو واجب الوجود لذاته. وهو المطلوب. فان كانت حقيقته قابلة للعدم فنقول: كل موجود تكون حقيقته قابلة للعدم، فانه تكون نسبية حقيقته الى الوجود والعدم على السوية. وكل ما كان كذلك. لم يكن وجوده راجحاً على عدمه الا لمرجح. وذلك المرجح لا بد وأن يكون موجوداً. ثم ذلك المرجح ان كان ممكناً عاد الكلاك فيه، ويلزم إما الدور وإما التسلسل. وهما محالان. فلا بد من الانتهاء الى واجب الوجود لذاته.

[four ways of proving the Creator]

اعلم أنه إما أن يستدل على وجود الصانع بالإمكان أو بالحدوث، وعلى كلا التقديرين فإما في الذوات أو في الصفات، فهذه طرق أربعة.

[1. contingency of essences: a version of *burhān al-ṣiddiqīn*]

الطريق الأول إمكان الذوات، فنقول: لا شك في وجود موجود، فهذا الموجود إن كان واجباً لذاته فهو المقصود، وإن كان ممكناً فلا بد له من مؤثر، وذلك المؤثر إن كان واجباً فهو المقصود، وإن كان ممكناً فله مؤثر، وذلك المؤثر إن كان هو الذي كان أثراً له لزم افتقار كل واحد منهما إلى الآخر، فيلزم كل واحد منهما مقتضياً إلى نفسه وهو محال. وإن كان شيئاً آخر فإما أن يتسلسل أو ينتهي إلى الواجب، واتسلسل إلى غير النهاية باطل، لأن ذلك المجموع مقتدر إلى كل واحد من تلك الأحاد، وكل واحد منها ممكن، والفتقر إلى الممكن أولى بالإمكان، فذلك المجموع ممكن وله مؤثر. ومؤثره إما أن يكون نفسه وهو محال، لأن المؤثر متقدم بالرتبة على الأثر وتقدم الشيء على نفسه محال، أو جزءاً من الأجزاء الداخلة فيه وهو أيضاً محال، لأن المؤثر في المجموع مؤثر في كل واحد من أحاد ذلك المجموع. فلو جعلنا المؤثر في المجموع واحداً من أحاده لزم كون ذلك الواحد مؤثراً في نفسه وهو محال، وإما أن يكون مؤثراً فيما كان مؤثراً فيه وهو دور، وقد أبطلناه، وإما أن يكون المؤثر في ذل المجموع أمراً خارجاً عن ذلك المجموع، لكن من المعلوم أن الخارج عن كل الممكنات لا يكون ممكناً بل يكون واجباً، وحينئذ يلزم انتهاء جميع الممكنات لذاتها إلى موجود واجب الوجود لذاته وهو المطلوب فقبت أنه لا يد في الموجودات من موجود واجب لذاته وهو المطلوب. وقد ذكرنا في خواص الواجب لذاته أنه يجب كونه فرداً منزهاً عن قبول القسمة، وكل جسم وكل قائم بالجسم فإنه مركب منقسم، فنثبت أن واجب الوجود لذاته موجود غير هذه الأجسام وغير هذه الأجسام وغير الصفات القائمة بالأجسام، وهو المطلوب.

[2. origination of bodies: the classic *kalām* argument]

الطريق الثاني الاستدلال بحدوث الذوات على وجود واجب الوجود، فنقول: الأجسام محدثة وكل مدث فله محدث والعلم به ضروري كما بيناه، فجميع الأجسام لها محدث، وذلك المحدث يمتنع أن يكون جسماً أو جسمانياً وإلا لزم كونه محدثاً لنفسه وهو محال، إلا أنه بقي هاهنا أن يقال: فلم لا يجوز أن يكون محدث الأجسام ممكناً لذاته، فحينئذ نفتقر في إبطال الدور والتسلسل إلى الدليل المتقدم؟

[3. contingency of attributes: the specification argument]

الطريق الثالث الاستدلال بإمكان الصفات، فنقول: قد دللنا على أن الأجسام بأسرها متساوية في تمام الماهية، وإذا كانت كذلك كان اختصاص جسم الفلك بما به صار فلماً، واختصاص جسم الأرض بما به صار أرضاً أمراً جائزاً، فلا بد له مخصص، وذلك المخصص إن كان جسماً افتقر في تركيبه وتألفه إلى نفسه وهو محال، وإن لم يكن جسماً فهو المطلوب.

[4. origination of attributes: the design argument]

الطريق الرابع الاستدلال بحدوث الصفات وهي محصورة في دلائل الآفاق والأنفس، كما قال تعالى [سُزِّيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ]، وأظهرها أن نقول: النطفة جسم متشابهة الأجزاء في الصورة، فإما أن يكون متساوية الأجزاء في نفس الأمر أو لا تكون، فإن مان الأول، فنقول: المؤثر في طباع الأعضاء وفي أشكالها يمتنع أن يكون هو الطبيعة واحدة بسيطة وهذا خلف. وإن كان الثاني وجب أن يكون كل واحد من تلك الأجزاء على شكل الكرة، فليزِم أن يكون الحيوان على شكل الكرات

مضموم بعضها إلى بعض إلى بعض وهذا خلف. فثبت أن خالق أبدان الحيوانات ليست الطبيعة بل فاعل مختار، ثم نحتاج في إثبات كونه واجب الوجود لذاته إلى ما ذكرنا في الطريق الأول.

[T21] **al-Rāzī, al-Risāla al-kamāliyya, 42.8–22 (42.8-24)**

[simultaneity of the infinite series of causes]

فإن قال قائل: إن حركات الأفلاك عندنا لا أول لها بل قبل كل حركة حركة. ولما جاز هذا لم لا يجوز أن تكون قبل كل علة علة أو في النهاية؟ والسؤال الآخر: أن الأبدان الإنسانية غير متناهية فالنوس الناطقة غير متناهية، والنفس الناطقة باقية بعد خراب ابدن، فهي غير متناهية، فإذا جاز عدم التناهي هي النفوس، فلم لا يجوز في العلة والمعلومات؟! والجواب ببيان الفرق بين العلة والمعلومات، والحركات الفلكية، وهو أن كل ما يكون علة لوجود شيء آخر يجب أن يكون موجوداً عند وجود المعلول؛ لأن وجود المعلول إما مع وجود العلة أو مع عدمه، ولا يجوز أن يكون معه عدم العلة. أن عدم العلة لا يكون علة لوجود المعلول. فلا بد أن يكون وجود العلة علة الوجود المعلولة. وإن كان كذلك، يجب أن تكون العلة موجودة حال وجود المعلول، وإذا تقررت هذه القاعدة، قلنا: أن قدرنا وجود العلة والمعلومات الغير المتناهية، يجب أن يحصل دفعة واحدة، فيمكن الحكم عليها بإمكان الوجود والاحتياج إلى الموشر. واما الحركات الفلكية جملة، فليست موجودة، بل لا يمكن وجود جزأين منها دفعة، فالحكم على جملتها بالإمكان والحاجة النهائية محال؛ لأن النفي المحض، والعدم الصرف لا يوصرف لا يوصف بالصفات الوجودية، فظهر الفرق بين العلة والحركات.

[T22] **al-Rāzī, Arba'īn, vol.1, 118.14–119.10**

[causes and effects must be simultaneous]

لا يقال: لم لا يجوز أن يقال: العلة في حال وجودها، توجب وجود المعلول بعد انقضاء العلة. وعلى هذا التقدير يكون وجود المعلول معللاً بتلك العلة التي كانت موجودة قبل ذلك؟

لانقول: القول بأن هذه العلة أوجبت في هذا الساعة حصول المعلول غداً: قول باطل. وذلك لأن هذه العلة لما صدق عليها في هذه الساعة أنها أوجبت ذلك المعلول، فإيجاب ذلك المعلول اما أن يكون عبادة عن حدوث ذلك المعلول، عو عن شيء آخر يترتب عليه حدوث ذلك المعلول. فان كان الأول لزم حدوث ذلك المعلول في هذه الساعة لا بعده، وذلك لأنه لما صدق على تلك العلة أنها أوجبت في هذه الساعة ذلك المعلول. وهذا الإيجاب عبارة عن حدوث ذلك المعلول. ولما وجد ذلك الإيجاب في هذه الساعة، لزم حصول ذلك المعلول في هذه الساعة. فالقول بأن ذلك المعلول يحصل لا في هذه الساعة بل في الساعة الثانية: قول يناقض الكلام الأول.

و أما ان قلنا بأن إيجاب العلة لذلك المعلول، عبارة عن أمر مغاير لذلك المعلول، ويترتب عليه ذلك المعلول. فهذا باطل. لأن ذلك المغاير لا بد وأن يصدق عليه أنه يوجب في هذه الساعة ذلك المعلول، في الساعة الثانية. فيكون إجابة لذلك المعلول زائداً على ذاته. ويلزم التسلسل في الإجابات. وكل ذلك محال. فثبت بما ذكرنا: أن المؤثر التام لا بد وأن يوجد الأثر معه.

[T23] **al-Rāzī, Mulaḥḥṣa 245r21-v4, 246r20v3**

[there is a necessary existent that causes all bodies]

فثبت بهذه الوجوه التي مرّ [245v.1] تقرير بعضها وسيأتي تقرير الباقي فيما بعد أن كل جسم ممكن وقد عرفت أن كل ممكن فإن كلا الطرفين بالنسبة إليه على السواء وعرفت أن كل ما كان كذلك فله مؤثر فكل جسم فله مؤثر وكل ما كان مؤثراً في كل جسم لم يكن جسماً وآلا كان متوقفاً مؤثراً في نفسه ولا جسمانياً والا لزم الدور فثبت أن للعالم مبداء غير جسم غير جسماني.

في أن مدبر واجب لذاته. مدبر العالم ان كان واجباً لذاته فهو المطلوب والآ كان ممكناً فيفتقر الى المؤثر ومؤثره معه لما عرفت في باب [246v.1] العلة أن المؤثر يجب وجوده مع الاثر ثم ذلك المؤثر ان كان ممكناً افتقر الى مؤثر آخر فاما ان يتسلسل واما ان يدور وهما محالان او ينتهي الى موجود واجب الوجود لذاته وهو المطلوب.

[T24] Al-Rāzī, *Maṭālib* vol.1, 74.8–75.5

[the need for preponderation is self-evident]

أما القائلون بالقول الأول فقد احتجوا على صحة مذهبهم بأن قالوا: أنا رأينا جمهور العقلاء مطبقين على أنهم إذا أحسوا بحدوث طلبوا له سبباً، وإذا سمعوا صوت إنسان اضطروا إلى العلم بحضور ذلك الإنسان، وإذا رأوا حدوث بناء قطعوا بوجود باني، بل نزيد ونقول: إن هذا العلم حاصل في نفوس الأطفال الذين لم يلقوا إلى كمال العقل، وذلك لأن الطفل إذا ان له مكان وموضع يختص هو به بالتصرف فيه، فإذا وجد فيه طعاماً لم يضعه فيه، أو غاب عنه شيء [وضعه] فيه، فإنه يصيح، ويقول: من الذي أخذه؟ ومن الذي وضعه؟ وذلك يدل على أن فطرة ذلك الطفل تشهد بأن الممكن لا بد له من مرجح، [أو الحادث لا بد من محدث] وإذا كان هذا العلم مركزاً في [غريزة] نفس ذلك الطفل، علمنا أنه أقوى العلوم البديهية، بل نقول: إن هذا النوع من الإدراك مركز في نفوس البهائم، وذلك لأن البهيمة إذا سمعت صوت الحية، فرت. وليس فرارها إلا لأن شعورها بصوت الحية يقتضي شعورها بوجود الحية، فدل هذا على أن انتقال الفرة والنفس من الأثر إلى المؤثر حاصل في نفوس الأطفال [بل هو أمر] حاصل في نفوس البهائم.

[T25] al-Rāzī, *Maṭālib* vol.1, 76.7-17, 79.18-23/22, 119.8-12

[answering objections to the need for a preponderating factor]

إن القائلين بحدوث العالم أكثر عدداً من القائلين بقدمه، ثم أنهم مع كثرتهم يلتزمون أنه تعالى صار فاعلاً للعالم بعد أن لم يكن فاعلاً له، ثم اتفقوا على أن تجدد هذه الفاعلية ليس بسبب، فهو لاء قد اتفقوا على حصول معنى الحدوث والتجدد في هذه الصورة لا لسبب، ولو كان امتناع ذلك معلوماً بالضرورة لامتنع إطباق العقلاء عليه.

إنهم يقولون: الهارب من السبع إذا عن له طريقان متساويان من ل الوجوه فإنه يختار أحدهما دون الثاني، لا لمرجح، وكذلك من خير بين اشرب من قديحين من الماء متساويين، فإنه يختار أحدهما دون الثاني لا لمرجح] وفي أمثلة هذا الباب كثرة مشهورة. فهنا اتفق الأكثرون على أنه يحصل الرجحان لا لمرجح، ولو كانت هذه المقدمة معلومة الامتناع بالبديهية، لما ذهب إلى القول بصحتها طائفة عظيمة من العقلاء.

إننا إذا عرضنا على عقولنا: أن الواحد نصف الثدين، وعرضنا أيضاً على عقولنا: أن الممكن لا بد له من مرجح، وجدنا حكم العقول بالقضية الأولى أظهر من حكمها بالثنائية والتفاوت بي الحكمين في القوة يدل على أن احتمال النقيض حاصل في المرجوحية، وذلك يدل على أن هذه المرجوحية ظنية لا يقينية. [...]

فنقول: لا نسلم أنه لم يحصل المرجح هنا، وبيانه من وجهين:

أدهما: حركته في أحد المكانين دو الثاني، والسبب الثاني: إرادته لإحدى الحركتين دون الثانية، ثم لا نقول إن تلك الإرادة أخرى من قبله، وإلا لزم التسلسل، بل إنما حدثت تلك الإرادة في قلبه لأسباب علوية لا اطلاع لنا على تفاصيلها.

[T26] al-Rāzī, *Maṭālib* 1, 87.10–18

[Abū I-Ḥusayn al-Baṣrī's argument for preponderation and its rejection]

و رابت ايا الحسن محمد بن علي البصرى_ وهو كان من أذكىاء المعتزلة_ احتج على صحة هذه المقدمة في الكتاب الذي سماه بالتصفح، فقال: «الممكن هو الذى استوى طرفاه فلو حصل الرجحان من غير مرجح، لزم أن يحصل الرجحان حال حصول الأستواء وذلك جمع بين النقيضين وهو محال، ولقائل أن يقول: هذا التناقض غير لازم، وذلك لأن الممكن هو الذى تكون ماهية غير مقتضية لرجحان أحد الطرفين على الآخر [و نقيض القضية أن يقال: إن تلك الماهية مقتضية لرجحان أحد الطرفين على الآخر] فأما أن يقال: إن حقيقته لا تقتضي الرجحان، ثم إنه حصل الرجحان لا لذاته ولا لغيره، فعلى هذا التقدير لا يلزم التناقض.»

[T27] al-Rāzī, *Arbaʿīn*, vol.1, 105.11–19

[contingent things need an external preponderating factor]

الممكن هو الذى يكون العدم والوجود بالنسبة اليه على اتساوى، والشئ الذى يكون كذلك، امتنع أن يدخل فى الوجود، الا بعد أن يصير وجوده راجحاً على عدمه. وذلك الرجحان يجب أن يكون صفة لشئ آخر سابق على وجوده، فيمتنع أن يكون محل ذلك الرجحان، هو وجوده. لأن ذلك الرجحان لو ان صفة لوجوده، لكان متاخراً عن وجوده. لكننا قد بينا أنه متقدم على وجوده. فيحصل الدور، وهو محال فاذن ذلك الرجحان، يجب أن يكون صفة لشئ آخر، يلزم من وجوده. وذلك هو المؤثر. فثبت: أن كل ممكن فهو مفتقر الى المؤثر.

[T28] al-Rāzī, *Arbaʿīn* 106.21–107.3, 113.9-13

[objection to preponderation, and response]

افتقار الممكن الى المؤثر، اما ان يكون حال وجوده أو حال عدمه. والقسمان باطلان، فبطل القول بالافتقار. أما الحصر فظاهر. وأما أنه يمتنع أن يكون الافتقار حال الوجود، فلأنه يلزم ايجاد الموجود. وهو محال. وأما أنه يمتنع أن يكون الافتقار حال العدم. وذلك لأن المؤثر ما يكون له أثر. والعدم نفي محض. فالقول باقبات التأثير حال كون الأثر عدماً محضاً: محال. و الجواب عن السؤال الأول: لم لا يجوز أن يقال: تأثير المؤثر فى الوجود يحصل مع الوجود لا قبله ولا بعده؟ وقول السائل: «هذا يقتضى ايجاد الموجود. وهو محال» فجوابه: ان ايجاد موجود كان موجوداً قبل ذلك الايجاد محال. وأما ايجاد موجود ما كان موجوداً قبل ذلك الايجاد، وانما حصل حال ذلك الايجاد. فلم قلت بأنه محال؟

[T29] al-Rāzī, *Arbaʿīn* vol.1, 110.14–23, 115.9-12

[non-existence requires no preponderation, so neither does existence]

ان جواز الوجود متعلق بالطرفين- أعنى الوجود والعدم- فلو كان جواز الوجود يقتضى احتياج الوجود الى المؤثر، لكان جناز العدم يقتضى احتياج العدم الى المؤثر. لكن احتياج العدم الى المؤثر محال. لأن العدم نفي محض وسلب صرف، فجعله أقراً أو مؤثراً محال. ولأن العدم مستمر من الأزل الى الأبد. والباقي لا يمكن اسناده حال بقائه الى المؤثر. فثبت: أنه لو كان جواز الوجود يحوج الوجود الى المؤثر، لكان جواز العدم يحوج العدم الى المؤثر، وثبت: أن احتياج العدم الى المؤثر محال، فيلزم أن يكون احتياج الوجود أيضاً الى المؤثر محالاً.

[response]

و الجواب :

انه لانزاع فى أن الامكان متعلق بطرفى الوجود والعدم، الا أن لا نزاع فى أن الامكان متعلق بطرفى الوجود والعدم، الا أن رجحان الوجود يكون لوجود ما يوثق فى الوجود، ورجحان العدم يكون لعدم ما يوثق فى الوجود. وهذا هو الكلام المشهور من أن علة العدم هي عدم العلة.

[T30] al-Rāzī, *Maṭālib* vol.1, 202.10–203.6, 205.18–206.3

[argument against contingency]

الحجة الأولى: إنا إما دن نقول: الوجود نفس الماهية، وإما أن نقول: الوجود غير الماهية. وعلى كل واحد من القولين فالقول بالإمكان باطل. أما على القول بأن الوجود نفس الماهية، فنقول: الإمكان غير معقول. وذلك لأن الشئ الموصوف بإمكان الوجود والعدم، هو الذي يكون تازة موصوفاً بالوجود، وأخرى موصوفاً بالعدم. والوجود يمتنع بقاؤه حال العدم. فيثبت: أن بتقدير أن تكون الماهية عين الوجود، يستحيل الحكم على الماهية بإمكان الوجود والعدم. وإما على القول بأن الوجود غير الماهية، فنقول: إن على هذا القول الموصوف بالإمكان. إما أن يكون هو الماهية أو الوجود، أو كون الماهية موصوفة بالوجود. والكل باطل. أما أنه لا يجوز أن يكون الكوصوف بالإمكان هو الماهية. فلأنا إذا قلنا: «السواد يمكن أن يكون سواداً»-«يمكن أن لا يكون سواداً» [كان معناها: أن السواد يمكن أن يحكم عليه بأنه غير سواد. وذلك محال. لأنه يقتضى أن يكون حال كونه سواداً، يمكن أن لا يكون سواداً] وذلك بين النقيضين. وهو محال. وأما أنه لا يجوز أن يكون الموصوف بالإمكان هو الوجود، فلأنه يرجع حاصله إلى أن الوجود يمكن أن يصير لا وجود. وهذا ظاهر الفساد وأما أنه لا يجوز أن

يكون الموصوف بالإمكان هو موصوفية الماهية بالوجود، فلأن الذي ذكرناه في الماهية، وفي الوجود: عائد بغينه في موصوفية الماهية بالوجود. فيثبت: أن القول بإمكان الوجود غير معقول. سواء قلنا: الوجود عين الماهية أو قلنا: إنه [غير الماهية].

[response: intuition of contingency]

و الجواب: إن مرادنا من لفظ الإمكان، وكون الشيء بحيث يجوز أن يستمر على ما كان عليه قبل ذلك ويجوز أن لا يبقى على ما كان عليه قبل ذلك. وإذا ظهر مرادنا من لفظ الإمكان، زالت الشبهات المذكورة. لأننا نعلم أن الإنسان الجالس لا يمتنع بقاؤه على الجلوس، ولا يمتنع زوال ذلك الجلوس. والعلم به ضروري. إذا عرفت هذا فنقول: الذي حدث بعد العدم الأزلي: فإن العلم الضروري حاصل بأنه كان يجوز بقاؤه على ذلك العدم الأصلي، وكان يجوز تبدل ذلك العدم بالوجود، ولما تساوى الأمران، امتنع رجحان أحدهما على الآخر، لا لمرجح.

[T31] al-Rāzī, *Mabāḥiṭ* 1, 224.17–225.9

[everything that exists exists necessarily]

الفصل الحادى عشر في ان الممكن ما لم يصر واجبا لم يوجد

برهانه أن الممكن مع السبب إما ان يكون حاله كهو لا مع السبب او لا يكون كذلك، والأول باطل لانه لو كان كذلك لم يكن السبب سببا هذا خلف وإن كان حاله مخالفا لتلك الحالة المتقدمة وقد كان لا مع السبب على حد التساوى فمع السبب خرج عن حد التساوي وصار احد الطرفين به اولى. فنقول الطرف المرجوح ممتنع الوقوع لانه حين ما كان مساويا لم يكن مرجوحاً كان ممتنع الحصول. فحين ما صار موجوداً لا يكون أقوى به في امتناع الحصول فكان ذلك اولى و متى صار الطرف المرجوح ممتنع الحصول صار الطرف الراجح واجب الحصول لاستحالة الخروج عن طرفي النقيض. فان قيل الممكن متردد بين الوجود والعدم لا بين الوجوب والامتناع فكيف جعلتم الوجوب سابقا على الوجود؟ فنقول ان للممكن وجوبين احدهما يعرض له بعد وجوده وذلك لما عرفت ان الشيء بشرط وجوده يكون واجب الوجود والآخر قبل وجوده وذلك لما بينا انه ما لم يخرج عن حد التساوى ولم يدخل في حد الوجوب استحال ان يعرض له الوجود لكن لما كان الوجود والعدم غايته الوجوب والامتناع لا جرم يقال الحقيقة مترددة بين الوجود والعدم لا بين الوجوب والامتناع.

[T32] al-Rāzī, *Arbaʿīn*, 128.12–129.8

[traditional *kalām* argument]

الطريق الثاني في تقرير هذا البرهان: أن نقول: الأجسام محدثة، وكل محدث فهو محتاج الى المحدث، من غير تعرض لكون ذلك المحدث جائزا، أو واجبا- وأكثر مشايخ المتكلمين كانوا معولين على هذه الطريقة- ثم لهؤلاء طريقان:

الأول: الذين قالوا: العلم باحتياج المحدث الى المؤثر: علم ضروري. قالوا: والذي يدل عليه أن كل من رأى بناء رفيعا وقصرا مشيدا، اضطر الى العلم بدن له بانيا وصانعا، حتى أن من جوز حدوث ذلك البناء، لا عن فاعل وبان: كل محكوما عليه بالجنون فعلا: أن هذه المقدمة بديهية.

الثاني: الذين قالوا بأن هذه المقدمة استدلية- وهم أكثر شيوخ المعتزلة ك «أبي على» و«أبي هاشم»- وطريقهم: هو أنهم يثبتون كون العبد موجدا لأفعال نفسه، ثم يثبتون: أن أفعالنا انما افتقرت اليها، لأنها حدثت بعد أن كانت معدمة. وعند هذا يظهر أن الحدوث علة للافتقار الى المحدث. فالعالم لما كان محدثا، وجب افتقاره الى الفاعل. وعلى تمسكهم بهذا القياس سوالات صعبة:

أولها: انا لانسلم أن الواحد منا محدث لافعال نفسه. وسيأتى تقريره ان شاء الله تعالى في مسألة خلق الأفعال. ولم لايجوز أن يقال: ان أفعالنا تحدث عند قصودنا ودواعينا، لا بقدرتنا ودواعيتنا، بل على سبيل الاتفاق من غير مؤثر؟ فان قالوا: الحدوث على سبيل الاتفاق محال. فليذكروا ذلك ابتداء في حدوث العالم. حتى يدل حدوث العالم على وجود الفاعل من غير حاجة الى ذكر هذا القياس.

[T33] al-Rāzī, *Nihāyat al-ʿuqūl* vol.1, 399.5–400.8

[improved version of the traditional *kalām* argument]

المسلك الأول: الاستدلال بحدوث الذوات. فنقول: العالم محدث، وكل محدث فله محدث، فالعالم له محدث. بيان أن العالم محدث: مأمّر. وبيان أن كلَّ محدث فله محدث: أن كل محدث فهو ممكن الوجود، وكل ممكن الوجود فهو محتاج في وجوده إلى مؤثر موجود، فيلزم أن كل محدث فهو محتاج إلى مؤثر موجود.

بيان أن كل محدث فهو ممكن الوجود: أن المحدث إما أن لا يكون حقيقة قابلة للعدم أو يكون، فإن لم تكن قابلة للعدم لم تكن معدومة قط، فكانت موجودةً أبداً، وإن كانت قابلة للعدم وهي أيضاً قابلة للوجود كانت ممكنة الوجود؛ لأننا لا نعني بالممكن إلا ذلك.

بيان أن كلَّ ممكن محتاج إلى مؤثر موجود: أما احتياجه إلى المؤثر: فلأنه لما كان قابلاً للعدم والوجود فلولاً أمرٌ من الأمور وإلا لم يكن ترجح أحد الطرفين على الآخر أولى من العكس، والعلم بذلك ضروري.

و أما أن ذلك المؤثر أن يكون موجوداً: فلأنه لافرق بين مؤثر منفي وبين نفي المؤثر، فالحكم بالاكتفاء بالمؤثر المنفي حكم بعدم الاحتياج إلى المؤثر، وذلك قد أبطلناه، فثبت احتياج الممكنات إلى مؤثر موجود.

[T34] al-Rāzī, *Mulaḥḥaṣ*, fol. 245v.5–18

[proof from specification]

الاستدلال بإمكان الصفات وتقريره إنّ الاجسام مشتركة في الجسمية ومتباينة في الصفات والجهات فاختصاص كل واحد منها بما اختص به اما لان يكون لا لامر فيكون الممكن واقعاً لا عن سبب واما لامر وهو اما لتلك (؟) الاجسام وهو محال والآ لزم من الاستواء في الجسمية الاستواء في كل تلك الامور او مغاير لها وهو اما ان يكون حالاً فيها وهو محال لانه ان كان لازماً لها فاما ان كان لزومه للجسمية عاد الاشتراك وان كان لزايد كان الكلام فيه كالوازم في الاوّل فيلزم الدور أو التسلسل او الاشتراك المذكور وان لم يكن لازماً لم يكن الحاصل بسببه لازماً واما ان يكون محلاً لها وهو محال لما عرفت من استحالة حلول الجسمية في محلّ واما أن لا يكون حالاً فيها ولا محلاً لها و هو ان كان جسماً او مختصاً به بالحالية والمحلية عاد التقسيم وان لم يكن كذلك فحينئذ اما ان يكون بعض الاجسام اولى بقبول لذلك الاثر عن ذلك المؤثر المفارق فيعود التقسيم في تلك الاولوية واما ان لا يكون فحينئذ لا يكون ذلك المفارق موجباً والال لم يكن اختصاص بعض تلك الاجسام بقبول لذلك الاثر عن ذلك المفارق اولى من غيره واولى من سائر الآثار فثبت افتقار الاجسام في صفاتها الى الفاعل المختار.

[T35] al-Rāzī, *Maṭālib* vol.1, 224.11–226.1

[design argument, drawing on an analogy given by Abū Bakr al-Rāzī]

قوله: «لم لا يجوز أن يكون المؤثر في حدوث هذه الأبدان [أن يكون] هو الطبيعة المادة؟» قلنا: نحن نعلم بالضرورة أن القوب الطبيعة الموجودة في أعضائنا ليس، لها الحكمة التامة، والقدرة التامة، ونعلم بالضرورة أن الخالي عن العلم والقدرة لا يكتفه ايجاد مثل هذه المشتملة على هذه المنافع العجيبة، وكل ما يذكره الخصم في إبطالها فهو يجزي مجرد إنكار البديهيات.

وقد صنف محمد بن زكريا الرازي كتاباً في إقامة الدلالة على وجود الإله الحكيم بواسطة بدن الإنسان، وقال في أول تلك الرسالة: «من رأى إبريقاً وتأمل في كيفية تركيبه، فرأى رأس الإبريق القمع الواسع، ورأى بنيه معتدلة في الضيق والسعة، ورأى عروقه على شكل مخصوص، ثم علم أن رأسه الواسع يصلح لأن ينصب الماء فيه، وعلم أن بنية بنيتة الواقعة على الحد المتوسط [في السعة] والضيق، صالحة لأن تخرج الماء منه بالقدر المعتدل، وعلم أن عروقه صالحة لأن توجد [بالبند] فمن كان عقله سليماً عن أصناف الآفات، نقياً. قطع يأن هذا الإبريق المركب من هذه الأجزاء الصالحة لهذه المنافع، لم يتكون بنفسه، ولم يتخلق بذاته. وأيضاً: لم يتكون بحسب الطبيعة الخالية عم الشعور والإدراك، بل بقطع بأن فاعلاً عاملاً قادراً علم أن الانتفاع لا يتم إلا بهذا الإبريق في المقاصد الخصوصية [إلا عند حصول هذه الأجزاء الثلاثة على هذه الصفات المخصوصة] أما الرأس الواسع فلا يجب أن يسهل صب الماء منه بالقدر المعتدل، وأما النبة المعتدلة في البليلة فليحسن خزوج الماء منه بالقدر المعتدل، وأما العروة فليسهل أخذها بالبند عند الحاجة ألى استعماله. فلما علم ذلك الفاعل الحكيم أن الانتفاع بالإبريق لا يكمل إلا عند حصول هذه الصفات الثلاثة، لاجرم ركب ذلك الحكيم خلقه هذا الإبريق على هذا الوجه الصالح والهيئة الموافقة لهذا المقصود».

ثم أن محمد بن زكريا بعد أن ذكر هذا المقال الحسن، الموافق للمقصود، شرع في شرح آثار حكمة الرحمن في تخليق بدن الإنسان، وذكر بعض ما فيه من التركيبات العجيبة والهيئات المطابقة للحكمة والمصلحة، ثم قال بعدها: «و صريح العقل

شاهد بأن هذه العجائب والبدائع في تركيب هذا البدن ممكن صدورهما إلا عن قادر حكيم خلق هذه ابنية بقدرته، وأحكمها بحكمته».

و اعلم أن هذا البيان الذي ذكره محمد زكريا في هذا الموضوع بيان حسن كامل، وعند يظهر للعقل السليم: أن هذه الوجوه المتكلفة المذكورة في يان أنه يجوز صدور هذه الآثار العجيبة الحاصلة في تخليق بدن الإنسان عن الطبيعة المخلصة، الخالية عن العلم والقدرة: وجوه ضعيفة خسيصة جارية مجرى إخفاء قرص الشمس بكف من التراب.

[Added this last part just to show that FDR endorses the argument, can you check you agree with the trans?]

[T36] al-Rāzī, *Maṭālib* vol.1, 252.10–19

[popular belief establishes theism]

و التواريخ القديمة دالة على أن أهل الدنيا من ادهر الداهر، والزمان الاقدم، هكذا كانوا وما كان فيهم أحد ينكر وجود الإله تعالى.

و إذا ثبت هذا فنقول: إن من المعلوم بالضرورة أن عقل [جميع] أهل المشرق والمغرب في مدة سبعة آلاف سنة، أو أقل، أو أكثر: أزيد من عقل واحد مغمور بين الخلق. فعلى هذا لو اتفق لإنسان واحد شبيهة، أو شك في وجود الإله [تعالى] فيجب أن يقطع بأن ذلك الشك أو الشبهة لقصور عقله وقلة فهمه، لا لعدم المطلوب. فإن صريح العقل شاهد بأن عقول جملة الخلق في هذه الدهور المتطاولة، كانت أكمل من عقل هذه الواحد. فهذا طريق قوي جلي إثبات العلم بوجود الإله الحكيم، بشرط أن يعترف الإنسان بأن عقله أقل من عقل الكل [و نسأل الله الرحمة].

[T37] al-Rāzī, *Maṭālib* vol.1, 271.4–11

[there are no atheists in foxholes]

إن أصحاب الشكوك والشبهات، وإن اجتهدوا في تقرير الخيالات الباطلة، وتأكيد الشبهات الفاسدة في نفي الإله المدبر، إلا أنه إذا نزلت بهم حادثة مولة وواقعة مهيبية، فإنهم يجدون من صريح عقولهم وقلوبهم: التضرع، إظهار الخضوع لإله العالم، والطلب منه أن يخلصهم من تلك ايلبية، ويخرجهم من تلك المحنة. ووجدان هذه الحالة كالأمر المعلوم بالضرورة بالاستقراء والاعتبار. ثم بعد الخلاص من تلك اليلبية، ربما عادوا إلى تقرير لشبهات، وإيراد الخيالات.

[T38] al-Rāzī, *Maṭālib* vol.1, 272.7–15

[wager argument]

رعاية الاحتياط في كل شيء، أولى من إهمال الاحتياط. فنقول: القول بإثبات الإله المختار للمكلف أقرب إلى الاحتياط من القول بنفيه، كان الذهاب إلى هذا القول أولى. أما بيان أنه أحوط. فتقريره أن نقول: هذا العالم: إما أن يكون له إله، وإما بيان أنه أحوط. فتقريره أن نقول: هذا العالم: إما أن يكون له إله، وإما أن لا يكون. فإن لم يكن، كان القول بإثباته مضرراً، فثبت أن القول [باله العالم] أقرب إلى الاحتياط. ثم نقول: إله العالم إما أن يكون فاعلاً مختاراً أو لا يكون، فإن لم يكن فاعلاً مختاراً كان إثبات الفاعل المختار غير مضر. أما إن كان فاعلاً مختاراً كان نفيه مضرراً. فكان إثبات الفاعل المختار أبعد عن الضرر، وأقرب إلى الاحتياط.

[T39] al-Rāzī, *Maṭālib* vol.1, 273.4–17

[slap argument]

كان بعض العقلاء يقول: إن لطمة واحدة تضرب على وجه صبي، تظهر أن لهذا العالم إلها وأن هذا الإله أمر بعض عباده بأشياء، ونهاهم عن أشياء، وأن ذلك الإله أعد للمطيعين ثواباً، وللمذنبين عقاباً، وأنه بعث إلى الخلق رسلاً مبشرين ومنذرين. وهذه الأصول الأربعة التي هي أشرف المطالب وأعز المقاصد.

أما دلالة هذه اللطمة على المطلوب الأول وهو إثبات الإله تعالى فنقول: ذلك الصبي إذا أحسن بتلك اللطمة، ففي الحال يصيح ويقول: من الذي ضربني؟ ومن الذي لطم وجهي؟ ولو أن أهل الدنيا يجتمعون عليه ويوقولن: إن هذه اللطمة حصلت [بنفسها] من غير فاعل، فإنه لا يقبل هذا القول، ولا يؤثر فيه هذا الكلام، وهذا يدل على أن صريح العقل [و أول الفطرة، شهادة بأن الفعل] لا بد به من فاعل والحادث لا بد له من محدث، ومتى ظهرت هذه المقدمة فنقول: إذا كان صريح العقل يستبعد حدوث تلك اللطمة من غير فاعل، فحدوث جملة الحوادث في عالم الأفلاك، وعالم العناصر، كيف يفعل حدوثها بلا محدث وفاعل؟

[فصار هذا الاعتبار من أدل الدلائل على دلالة حدوث هذا العالم، على وجود الصانع المدبر. وأما دلالة هذه اللطمة على المطلوب الثاني وهو كون الإله تعالى موصوفاً بالأمر والنهي والتكليف.]

[T40] al-Suhrawardī, *Mašārī*, 387.3–6

[part-whole inference]

وان كانت ممكنة فتحتاج الى مرجح، وكلّ واحد من الممكنات ممكن، فالمجموع ممكن لا بناء في حكم الجميع على حكم كلّ واحد- واقتصاراً على هذا القدر وزعماً لأطراد حكم كلّ واحد في الكلّ- بل لأنّ المجموع معلول الأحاد، وإذا كانت العلة ممكنة فالمعلول أولى بالإمكان.

[T41] al-Suhrawardī, *Mašārī*, 387.13–389.14

[proving necessary existence]

وفي اثبات الوجود الواجبى طريقتان: طريقة يتبين بها وجوده- ثم بعد ذلك يثبت وحدته- وطريقة يثبت بها أنّ واجب الوجود يجب ان يكون واحداً، ثم بعد ذلك يثبتون أنّ الاجسام وهيئاتها كثيرة، فليس شيء منها واجبا، فتعين امكانها واحتياجها الى مرجح واجبى او ما ينتهى الى المرجح الواجبى.

[specification argument]

فمن الطرائق: اثبات امكان العالم الجسمانى، وانّ الاجسام النوعية التركيب فيها ظاهر سواء اعترف الباحث بهيولى هي ابسط من الجسم او لم يعترف، وسواء اعترف بالصور التى تختصّ بالمشاءين او لم يعترف، فانه لا بدّ له من الاعتراف بوجود هيئات زائدة على الاجسام بها امتازت الاجسام وتعينت، وانّ تلك الهيئات ليست واجبة الوجود بذاتها، والاّ ما افتقرت الى موضوع، وانه ليس يقتضيهما الجسم لذاته والاّ تشابهت، والاجسام ايضا مفتقرة الى مميزات ضربا من الانتقال: اما على طريقة المشائين- فالى الصور- واما على طريقة غيرهم- فجميع الهيئات المميزة كيف كانت- وعلى جميع القواعد يلزم ان يكون الاجسام المفتقرة فى كثرتها الى مميز ليست واجبة الوجود، بل هي ممكنة، ولو لا المميز ما صحّ الآ ذات واحدة منها، فالذوات الواقعة تحت الكثرة مقرّر كثرتها مقرّر وجودها اذ لو لا الكثرة ما صحّ ذات كلّ واحد منها، ولو لا مقرّر الكثرة ما تقرّرت الأحاد. فاذا كانت الاجسام وهيئاتها ممكنة الوجود وليس كلّ واحد منهما مرجحاً للآخر - والاّ لزم تقدّم الشيء على ما يتقدّم على نفسه وعلى نفسه وهو محال- فامكانها يحوج الى مرجح، ولا بدّ من الانتهاء الى واجب الوجود.

[argument from motion]

والطريقة الثانية استدلالية من الحركات. وقد علم أنّ المتحرّك لا يوجب حركة نفسه بل يحتاج الى محرّك، والاجسام الفلكية تبين أنّ حركاتها نفسانية لا طبيعية والمباشر للحركة نفس، ولا بدّ له من غاية. واذا بين انه ليس غايتها ما تحتها ولا حال لبعضها مع بعض، واذ ليست للاجسام التى تحتها او فوقها ولا لنفوس ما تحتها او فوقها على ما تبين، فتعين ان تكون لامر غير جسمانى ولا ذى علاقة مع المادة، فان وجب وجوده فهو المراد، وان امكن فيحتاج الى مرجح وينتهى الى واجب الوجود بذاته وهو المطلوب-. وهذه الطريقة فى اول النظر (لا) يترجّح عليها غيرها من الطرائق، والفطرة السليمة عند استقصاء حال غيرها يختارها على باقى طرائق المشائين لأنّ فيها شوباً حديسياً، وهى التى اعتمدها ارسطاطاليس. فانّ

الامور الزائلة امكانها ظاهر وانفعال العنصريّات عن الامور السماويّة، وليست الموجودات متكافئة، فإنّ الاجرام السماويّة قاهرة للعنصريّات، والكواكب اشرف ما فى السماء، والشمس اظهر واقهر ما فى السماويّات وما وقع توهم للقاصرين الا بحسب الغلط فى السماويّات، وهذه الطريقة تنفى كونها الغاية الاقصى وتثبت وراءها ما هو اكمل منها، وهو محرّك لها لا على سبيل مباشرة وتغيّر، بل على سبيل عشق وامداد نور، فرفعت الحركات هذا التوهم.

[Note: you had split what is now T41 into three chunks but since it is a continuous text I put it all together, hence the following texts are re-numbered]

[T42] al-Suhrawardī, *Muqāwimāt*, 185.3–15

[preponderation and inclination]

طريقة اخرى من خواصّ هذا الكتاب: وهى انّ حركة ممّا عندنا- كما لسهم او دوامة- لا شكّ فى نقصان ميلها شيئاً فشيئاً ويحسّ فى الدوامة وغيرها، وليس انّ الميل متراكم يبطل منه شيء ويبقى منه شيء، فقد علمت فى فصل الشدّة والضعف بطلان هذا، واذا انتقص بطل التام وحدث الناقص، فله مرجح، وليس المرجح طبيعة السهم مثلاً فانّها منافية، ولا الميل الاوّل فانه لا يبقى عند وجود الثانى ولا يوجبه مع نفسه فانه يلزم فى الثانى والثالث وغيرهما كذا فيجتمع ميول دفعة وتبطل معا وهو محال، ثمّ يجب ان يشتدّ لا ان يضعف المتضاعف، وليس مرجح الميول المتعاقبة الفاعل فانه انقطع تصرّفه عنها ولو اراد بعد لانفصال ان لا يحصل متفاوت فى السهم لا يطاوعه، فهو فى هذا كلّ من متفاوتات محتاج الى مرجح خارج وهو المحرّك لما يظنّ الانسان. انه محرّك، وليس محرّك الهواء فانه قاسر له بالخرق والتفريق ولا غيره من الاجسام والآ ما انقطع حيث انقطع بضعف الميل، فتعيّن المجرد: ان كان الواجب فهو المراد، وان كان ممكناً فينتهى الى الواجب بذاته.

[T43] al-Suhrawardī, *Ḥikmat al-iṣrāq*, 87.3–9, tr. Ziai and Walbridge, mod.

[proof of the Light of lights]

فان كان النور المجرد فاقرا فى تحقّقه، فالى نور قائم. ثمّ لا يذهب الانوار القائمة المترتبة سلسلتها الى غير النهاية، لما عرفت من البرهان الموجب للنهاية فى المترتبات المجتمعة. فيجب ان ينتهى الانوار القائمة والعارضّة والبرازخ وهيئاتها الى نور ليس وراءه نور، وهو نور الانوار، والنور المحيط، والنور القيوم، والنور المقدّس، والنور الأعظم الأعلى، وهو النور القهار وهو الغنى المطلق، اذ ليس وراءه شيء آخر.

[T44] al-Suhrawardī, *Hayākil al-nūr*, ed. Abū Rayyān, 61.2–62.3

[preponderation and the Light of lights]

واسطة الهيكل _ الفصل الثانى [اثبات وجود واجب الوجود عن طريق اثبات وجود النفس الناطقة]

الأجسام تشاركت فى الجسميّة، وتفاوتت فى الاستنارة (H.) فالنور [عارض للأجسام]، ونورية الأجسام ظهور لها. ولما كان النور العارض قيامه بغيره، وليس وجوده لنفسه، فليس (H.) ظاهر الدلالة، فلو قام بنفسه لكان نوراً لنفسه.

ونفوسنا الناطقة ظاهرة لذاتها فهى أنوار قائمة، وقد بينا أنها حادثّة ولا بد لها من مرجح ولا توجد لها الأجسام- [إذ لا] يوجد الشيء مما هو أشرف منه — فمرجحها أيضاً نور مجرد، فإن كان واجب الوجود فهو المراد، وإن لم يكن [فينتهى] إلى واجب الوجود بذاته، الحى القيوم.

والنفس قائم دلت على الحى القيوم، والقيوم هو ظاهر، وهو نور الأنوار، المجرد عن الأجسام وعلائقها، وهو محتجب لشدّة ظهوره.

[T45] **al-Āmidī, *Gāyat al-marām*, 19.2–20.3 [Correct numbering: 19.20–20.3]**

[principle of sufficient reason]

وإذا كان كل واحد من الموجودات المفروضة ممكناً، وهي غير متناهية، فإما أن تكون متعاقبة أو معاً: فإن كانت متعاقبة فما من موجود نفرده بالنظر إلا وفرض وجوده متعذر، وانتهاء النوبة إليه في الوجود ممتنع، فإنه مهما لم يفرض وجوب وجود موجد فلا وجود له، وكذا في موجهه بالنسبة إلى موجهه، وهلم جرا، وما علق وجوده غيره قبله، وذلك الغير أيضاً مشروط بوجود غيره قبله، إلى ما لا يتناهي، فإن وجوده محال.

ونظير ذلك ما لو قال القائل: لا أعطيك درهماً إلا وقبله درهماً وكذا إلى ما لا يتناهي فإنه لا سبيل إلى إعطائه درهماً ما.

[T46] **al-Āmidī, *Abkār al-afkār*, 163.3–10.**

[refutation of Rāzī's argument for the preponderation principle]

As for the first, [it fails] because the opponent may deny that entering into existence depends on a preceding preponderation. He may say that preponderation means nothing more than entering existence rather than non-existence, or vice-versa. Hence preponderation cannot precede existence. So this talk of circularity does not follow. Why would it? If preponderation did precede existence, it would be an attribute of something other than existence, so that the circle would not follow as established. If this were so, however, then that which is described with it would be the preponderating factor, not existence itself, but this is absurd.

[He himself thinks that preponderation principle is self-evident, as Rāzī in fact would generally agree]

[T47] **al-Āmidī, *Abkār al-afkār*, 171.11–14**

[infinite series cannot be taken as a whole]

As for their argument, we do not concede the existence of what you are calling an infinite “whole.” We say that there that which is called a “whole” – that which you have described as being infinite – is without doubt different from each one of the units. For every unit is finite, whereas what may be described as infinite is numbers posited in such a way that none is excluded [from the series].

[T48] **al-Āmidī, *Gāyat al-marām* 21.22–22.4, 26.2–17**

[argument against the need for a cause]

وأما قولكم إن ما وجد العدم لا بد وأن يكون وجوده لغيره وإلا لما كان معدوماً قبل. فلو كان وجوده لغيره يخل: إما أن يكون ذلك الغير دائماً علة، أو حدث كونه علة، فإن كان دائماً علة وجب ألا يتأخر وجود معلوله عن وجوده وأن لا يكون مسبوقاً

بالعدم. وإن حدث كونه علة فالكلام في تلك العلة كالكلام في معلولها وهلم جرا، وهذا يؤدي إلى أن لا يكون معدوماً ولا مسبقاً بالعدم وهو محال، أو إلى علل ومعلومات لا تنتهي ولم تقولوا به.

وأما ما ذكره في امتناع افتقار الحادث إلى المحدث فإنما يلزم أن لو لم يكن مستنده القصد والإرادة بل الطبع والعلة، وليس كذلك: أما على الرأي الفلسفي القائل بإيجاد بالعلية: فهو أن الأفلاك متحركة على الدوام لتحصيل ما لها من الأوضاع الممكنة لها على وجه التعاقب والتجدد، طلباً للتشبه بمعشوقها والالتحاق بمطلوبها، مقتضية للحركات الدورية بإرادت قدية لأنفس الأجرام الفلكية، وبتوسط الحركات وجدت التأثيرات كالامتزجات والاعتدالات وغير ذلك من الأمور السفليات، وقبول القابليات للصور الجوهرية والأنفس الإنسانية، فإن ما لم يوجد منها إنما هو لعدم القابلية لانعدام الفاعلية، إذا الفاعل إنما هو العقل الفعال الموجود مع جرم فلک القمر.

وأما الرأي الإسلامي:

فمصدر الحوادث بأسرها ومستندها إنما هو صانع مريد مختار اقتضى بإرادة قديمة ودنشاء بمشيئة أزلية كل واحد منها في الوقت الذي اقتضى وجوده فيه، كما يأتي تحقيقة فيما بعد إن شاء الله تعالى.

فليس الموجد للحوادث محدثاً حتى يفتر إلى محدث ولا هو موجد لها إيجاداً بالعلية أو الطبع حتى يلزم قدم ما صدر عنه بقدمه.

[T49] al-Āmidī, *Gāyat al-marām* 22.21–24, 27.16–20

[argument that nothing is contingent when it actually exists]

و قولكم : إنه لو كانت العلة والمعلومات غير متناهية فكل واحد منها ممكن باعتبار ذاته. فبم الرد على من اشترط في ممكن الوجود أن لا يكون موجوداً، وأن الشيء مهما اتصف بالوجود فهو ضروري الوجود، وضروري الوجود لا يكون ممكناً. فإن قيل له ممكن فبالاشتراك وليس هذا تسليم المطلوب.

و أما اشتراط انتفاء الوجود عن ممكن الوجود فيتعذر جداً، وذلك أن ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم، فإن اشترط في ممكن الوجود أن لا يكون موجوداً فليشترط في ممكن العدم أن لا يكون معدوماً، فإنه كما أن الخروج إلى الوجود يخرج به إلى ضرورة الوجود فالخروج إلى العدم يخرج به إلى ضرورة العدم. وذلك يفضي إلى أن لا يكون الممكن موجوداً ولا معدوماً وهو محال.

[T50] Bābā Afḍal, *Arḍ-nāme*, 225.8–226.1

[the existence of the Knower through Itself]

موجودات جزوى بسیارند از اصول و از فروع، و اثر دانندگی و نشان آگهی در بعضی از آن موجودات همی نماید و در بعضی نه؛ و روشنست که از موجودات جزوی آنچه نشان آگهی و دانندگی درو ظاهر است نه بخود داناست و بدان وجود جزوی، که آن اثر آنکه درو توان یافت که زنده بود و پیوند نفس با وی بود، و چون پیوند نماندش با نفس، و زندگیش باطل گردد، آن آثار و نشانهای آگهی ناپیدا شوند. پس این اشخاص جزوی بنفس داننده اند نه بخود، و نفس نیز نه بذات داننده است و بخود، که اگر بذات داننده بودی، در هر شخصی جزوی نونفس اثر دانندگی پیدا شدی، همچنانکه اثر حیات پیدا است. و نه هر چه نونفس است یا زنده، داننده است، بلکه پیدا در همه ذوات أنفس آثار و نشانهای کنندگی نفس باشند، پس کنندگی بذات بود نفس را، و دانندگی نه بذات بود و بخود. پس دانندگی بذات جز نفس راست، و نفس بدو داننده بود نه بخود، و دانای بخود محالست جز یکی بود، و دو چیز نباشد هر دو دانای بذات بخود، برای آنکه ما بنام دانای بذات چیزی را خواهیم که دانندگی و ذات و وجودش هر سه یکی بود. پس اگر آن چیز که وجودش دانندگی است، و دانندگی ذاتش، دو باشند، و هر چه دو باشند هر یکی جز دیگر بود، و جز دانای بذات نه دانای بذات بود، پس هیچ يك نه دانای بذات باشند، و ما هر دو را دانای بذات گرفتیم.

[T51] al-Abharī, *Kaṣf al-ḥaqā'iq*, 343.15–344.16

[only God is a cause of existence]

وطريقته أن نقول: كلٌّ ممكن فإنه محتاج الي مرَّحَجٍ يجب به وجود علي ما مرَّ. وذلك إما أن يكون واجباً لذاته أو ممكناً لذاته. والثاني محال، لأنه لو ان ممكناً لذاته لكان محتاجاً الي علّة فيكون الأثر المحتاج اليه محتاجاً الي علته. أن المحتاج الي المحتاج الي الشيء محتاج الي ذلك الشيء. والمحتاج الي علّة الشيء لا يكون واجباً به؛ فتعيّن أن يكون واجباً وكلٌّ ممكن فهو واجب بوجوده واجب لذاته. لا يقال: لو كان كلٌّ واحد من الممكنات واجباً بوجوده لكانه لما كان شيء من الممكنات مؤثراً في غيره لوجوبه بواجب الوجود. لأننا نقول: إن أردتم [بالمؤثر] ما يحجب به وجود الشيء فالشرية مسلمة، لكن لمّ قلتم بأن التالي كاذب؟! فإن عندنا للمؤثر الذي يجب به وجود كلٌّ ممكن هو الواجب لذاته. وإن أردتم بالمؤثر الشيء الذي يجب به وجود الممكن بعد وجوده، فالشرية ممنوعة. فإن من الجائز أن يكون الممكن واجباً بواجب لذاته بعد وجود ممكن آخر. ولا يكون الثاني واجباً بالأول. وهذا أن الماهية المركبة واجبة بعد وجود الجزء الءخير وليست واجبة به فإن الجزء الصوري وحده لا يجب به وجود المركب.

لا يقال: لو كان كلٌّ ممكن واجباً بواجب الوجود لذاته تكان كلٌّ ممكن أزلماً لدوام علته الموجبة لوجوب وجوده. لأننا نقول: لأنسلم أنه يلزم أن يكون أزلماً. وإنما يلزم ذلك إن لو لم يكن له شرط معدّ. وهذا لأن كلّ حادث يتوقّف علي شرط حادث لاعلي معني أنه جزء من العلّة التي يجب بها وجوده؛ بل علي معني أنه يجب بعده بالعلّة الموجبة وهي الواجب لذاته. فالحاصل أن كلٌّ ممكن لا يتوقّف علي شرط معدّ فهو واجب بواجب الوجود لذاته أبدأً. وكلّ ما يتوقّف عليه فهو واجب به بعد وجود الشرط المعدّ.

[T52] al-Abharī, *Kaṣf al-ḥaqā'iq*, 347.1–17

[rejection of the *kalām* argument as presented by Rāzī]

أما الأول: فلا نسلّم أن المؤثر في كلّ جسم لو كان جسمًا كان الشيء مؤثراً في نفسه، ولمّ لا يجوز أن يكون المؤثر في كلّ جسم جسمًا آخر فتكون الأجسام مترتبة الي غير النهاية. ولئن سلّمنا جسمانية. أما قوله بأنه يلزم الدور قلنا: لا نسلّم وإنما يلزم ذلك إن لو كانت تلك القوة حالة في نفس ذلك الجسم الذي هو أثر لها فلمّ قلتم إنه كذلك ولمّ لا يجوز أن يكون تلك القوة حالة في جسم آخر ويكون المؤثر فيها قوة أخرى حالة في جسم آخر وهكذا || الي غير النهاية. ولئن سلّمنا ذلك ولكن لماذا ينتهي الي مبدأ واجب الوجود لذاته؟! لا بدّ له من برهان. وأما بطلان الدور والتسلسل فهو كان من الابتداء في إثبات الصانع، فلا حاجة الي هذه التطويل.

و أما الثاني، قلنا: لا نسلّم أن اختصاص بعض الأجسام ببعض الصفات ذما أن يكون للجسمية أو لأمر من خارج، ولمّ لا يجوز أن يكون للجسمية بشرط استعداد يحصل لبعض الموادّ دون البعض.

وأما الثالث: فلمّ قلتم إن النطفة إن كانت متشابهة الأجزاء وكان المؤثر فيها قوة جسمانية كان الإنسان على شكل الكرات؟! ولمّ لا يجوز ان يكون امتزاج بعض البسائط ببعض مانعاً من حصول الشكل الكرى.

[T53] al-Abharī, *Tanzīl al-afkār*, 51r24–52r 4

[taking all existing things, including God, as an aggregate]

اعلم انجمله الموجودات من حيث هي تلك الجملة ليست واجبة بذاتها لاقتقادها الي الغير فمضى ممكنة لذاتها ووجودها من مرجح متقدم عليها بالوجود وذلك المرجح ليس خارجا عنها اذا الخارج عنها معدوم والمعدوم لا يكون مرجحا للموجودات قيود اخل فيهما فاما ان يكون واجبا لذاته او ممكنا لذاته والثاني باطل لانه لو كان ممكنا فان كان علّة لعلته اما بواسطة او بغير واسطة كان فنقدها عليها وهو محال وان لم يكن علّة كان غيره مستقلا وقد فرض مرجحا هذا خلف فتعيّن كونه واجبا لذاته [...]

هذا خلف واذا اثبت ان الواجب لذاته واحد فقد ثبت ان التسلسل في اعلل محال بل لابد من الانتهاء الي موجود واجب لذاته لزم ان يكون مبدا كل موجود من الموجودات واحدا واجبا لذاته وهو المطلوب.

[the uniqueness of the necessary existent]

فان قال مرشح جملة الموجودات ليس واحدا من الجملة لان الجملة متوقفة على غير واحد منها فلا يكوت المرشح واحدا ولان المرشح هو الذي اذا فرض مع عدم غيره وجب وجود المعلول والواحد من الجملة اذا فرض مع عدم غيره لايجب وجود الجملة فلا يكون الواحد مرجحا لها قلنا لانسلم ان الجملة اذا كانت متوقف علي غير واحد منها لا يكون المرشح واحدا منها وانما يلزم ان لو لم يكن مرجحا لكل واحد منها اما اذا كان مرجحا لكل واحد اما بواسطة او بغير واسطة كان مرجحا للجملة واما قوله بان المرشح هو او بغير واسطة كان مرجحا للجملة.

واما قوله بان المرشح هو التي اذا فرض مع عدم غيره وجب وجود المعلول قلبا لا نسلم بل المرشح هو الذي اذا فرض مع عدم غيره الذي [52r] ليس معلولا له وجب وجوده وكل واحد من الجملة ما عدا الواجب لذاته معلول فاذا فرض الواجب لذاته مع عدم واحدا منها كان المفروض هو المرشح مع عدم غيره الذي هو معلول له فلاجرم لايجب وجود المعلول.

[T54] al-Abhari, *Risāla fī 'ilm al-kalām* 62.11–15, 63.15–64.9

[objection to taking God as a member of the whole set of existing things, and a reply]

قوله: «إنَّ المؤثِّر لو كان داخلاً لكان مؤثِّراً في نفسه؛ لئنْ المؤثِّر في المجموع مؤثِّر في كلِّ جزء منه».

قلنا: لا نسلم؛ وهذا لأنَّ الجملة المركبة من الواجب لذاته وسائر الموجودات ممكنة لذاتها لا فتقارها إلى الأجزاء، والمؤثِّر في المجموع داخل في تلك الجملة وهو الواجب لذاته.

أمَّا قوله على الوجه الثَّني: «لانسلم أنَّ المؤثِّر لا يجوز أن يكون داخلاً».

قلنا: لأنَّ المراد من المؤثِّر هو العلة التامة لتحقق المجموع، وممَّا هو داخل في المجموع ليس علة تامة لتحقق المجموع لتوقف المجموع على كلِّ ما هو داخل في المجموع ليس علة تامة لتحقق المجموع لتوقف المجموع على كلِّ واحد من الأجزاء.

و لقاتل أن يعود ويقول: لم لايجوز أن يكون المؤثِّر التامُّ هو الأجزاء كلُّها كما أنَّ المجموع المركب من الواجب لذاته وسائر الموجودات له مؤثِّر تامُّ وهو الأجزاء ملُّها، وكذا سائر الحقائق المركبة؛ فإنَّ المؤثِّر التامُّ في المجموع الحاصل من أجزائه هو الأجزاء كلُّها.

[T55] al-Abhari, *Zubdat al-ḥaqā'iq*, 160r13–161r2

[full proof taking into account simultaneity and part-whole problems]

[الفصل الثاني في برهان واجب الوجود]

لو كان في الوجود موجود لكان في الوجود موجود واجب لذاته لكن المقدم حق فالتالي حق. فاذا (؟) الشرطية ان ذلك الموجود ان كان واجبا لذاته فهو المطلوب وان كان ممكنا لذاته فله علة يجب بها وجوده وتلك العلة ان كانت واجبة لذاتها فهو المطلوب وان كانت ممكنة لذاتها فلها علة فاما ان يدور او يتسلسل او ينتهي الى مبدء واجب لذاته بيان بطلان الدور ان الشيء لو كان اثرا للشيء لكان مفتقرا اليه والمفتقر الى الشيء مفتقر الى ذلك الشيء فهو مفتقر الى نفسه هذا خلف واما بيان بطلان التسلسل فلانه لو تسلسلت (؟) العلل والمعلولات فلا يخلوا اما ان تجتمع في الوجود او لا مجتمع لاسبيل (؟) الى الثاني لانه يلزم وجود الممكن بدون علته فتكون موجودا بذاته لا بسبب فالممكن لذاته واجب لذاته هذا خلف ولا تسلسل/سبيل (؟) الى الاول لانها لو اجتمعت في الوجود لكانت الجملة من حيث انها جملة ممكنة لذاتها لا فتقارها الى كل واحد من الاحاد فلها علة يجب منها (؟) وعلة الجملة لا يخلوا اما ان تكون داخلة فيها او خارجة عنها لا جازير ان تكون داخلة فيها لان علة الجملة لو كانت داخلة في الجملة فاما ان يتوقف الجملة على غيرها من الاجزا او لا يتوقف فان لم يتوقف قلزم وجود الجملة بدون غيرها من الاجزا هذا خلف وان توقفت لا تكون ما ذكرناه علة تامة فاما ان يكون علة لغيره من الاجزا او لا يكون فان لم يكن علة لغيره من الاجزا فتجب به الجملة من غير ان يوجد معه غيره من الاجزا هذا خلف وان كان علة لغيره من الاجزا فعليه اما ان تكون داخلة في الجملة او خارجة عنها فان كانت داخلة فيها فهو علة لعله نفسه فهو مفتقر الى نفسه هذا خلف وان كانت خارجة عن الجملة والخارج عن الجملة واجب لذاته فينقطع التسلسل وحينئذ يكون علة الجملة خارجة وقد فرضناها داخلة هذا خلف للجملة

علة خارجية عن الجملة والخارج عن الجملة واجب لذاته فينتهي العلل والمعلولات الى مبدأ واجب لذاته وقد فرضناها متسلسلة الى غير النهاية هذا خلف فالتسلسل محال فلا بد من موجود واجب لذاته.

[This becomes the standard version of BŞ that e.g. Kātibī and Ṭūsī discuss]

[T56] al-Kātibī, *Ḥikmat al-‘ayn*, ed. Tarīk, 25.17–26.3

[part-whole problems; the chair example]

وفيه نظر، لانا لا نسلم ان المؤثر في الجملة مؤثر في كل جزء منها فانه يجوز ان يكون الجملة مفتقرة الى المؤثر، ويكون بعض اجزائه غنيا عنه او حاصلًا بمؤثر اخر. ولا نه لو وجب ذلك فالمعلول الذي تقدم بعض اجزائه على البعض بالزمان كالسرير فعلته النامة ان كانت موجودة مع الجزء المتقدم لزم تخلف المعلول عن علته التامة، وان كانت مع الجزء المتأخر لزم تقدم المعلول على علته التامة. سلمنا ذلك، لكن لم قلتم، بان الخارج عن هذه الجملة خارج عن جملة الموجودات الممكنة؟ وانما يلزم ذلك ان لو اشتملت هذه الجملة على جميع الموجودات الممكنة، وهو ممنوع. فانه يجوز ان يكون في الوجود جمل غير متناهية كل واحد منها يشتمل على موجودات ممكنة غير متناهية. سلمناه لكن لا يلزم من ان يكون الخارج عنها واجب الوجود، ابطال التسلسل وانتم في بيان ذلك.

و الصواب ان يقال لزوم الدور والتسلسل لنقيض المطلوب؛ ان اللازم ان كان هو الدور فهو ياطل لما مر، وان كان هو التسلسل فاما ان يكون باطلا او لم يكن، وانما (؟) كان يلزم المطلوب. وعند ذلك ظهر ان الطريق في اثبات هذا المطلوب ما ذكرناه قيل.

[T57] al-Kātibī and al-Ṭūsī, *Muṭārahāt fī iṭbāt wāḡib al-wuḡūd*, 111.8–11, 114.3–10, 114.17–115.2, 116.22–117.21, 120.10–22, 122.7-13, 123.4-9, 123.12–19, 125.22–126.12, 126.15–22, 146.6–11

[Kātibī: there could be an infinite series of infinite series]

إنّ الخارج عن جملة الممكنات يكون موجودا واجبا لذاته، وهو قول حقّ، ولكن لما ذا يلزم منه [أن يكون الخارج عن هذا المجموع واجبا لذاته؟ وإنما يلزم ذلك أن لو كان] جملة الممكنات الموجودة واقعة في هذه السلسلة. وذلك غير معلوم؛ لاحتمال حصول سلاسل فوق واحدة، كلّ واحدة منها تشتمل على بعض الممكنات الموجودة فقط، لا على كلّها، [سلمنا ذلك، لكن من البين أنّ كون الخارج كذلك لا يدلّ على إبطال].

[Kātibī: the whole containing the Necessary Existent]

[هذا تقرير البرهان على الوجه الواجب. وهو ضعيف.] لأنّ لقائل أن يقول: لا نسلم أنّ المؤثر في المجموع مؤثر في كلّ جزء من أجزائه. ولم لا يجوز أن يكون مؤثرا في المجموع من حيث هو مجموع ولا يكون مؤثرا في جميع أجزائه بأن يكون بعض أجزائه غنيا عن المؤثر أو حاصلًا لمؤثر آخر غير هذا المؤثر.

أ لا ترى أنّ المجموع المركّب من جميع الموجودات، أعني الواجب لذاته والممكنات الموجودة بأسرها، ممكن لذاته، لافتقاره إلى أجزائه التي هي غيره واستلزم ذلك إمكانه. وعلته هي واجب الوجود لذاته، وليس علة لنفسه، لاستغنائه من العلة.

[Kātibī: the chair example]

[على أنّ نقول:] لو وجب أن يكون المؤثر في المجموع المركّب من الأحاد الإمكانية مؤثرا في كلّ جزء منه لزم أحد الأمرين وهو إما تقدّم المسبّب على السبب التام أو تخلف المسبّب من السبب التام، وكلّ واحد منهما محال.

بيان الملازمة: أنّ المركّب من جزئين، كلّ واحد منهما ممكن إذا تقدّم أحد جزأيه على الآخر زمانا، كالسّير، فإنّه تقدّم أحد جزأيه- وهو المادّة- على الجزء الآخر، وهو الصّورة السّيريّة.

فالمؤثّر فيه إن كان مؤثّرا في كلّ واحد من جزأيه فلا يخلو. إمّا أن يوجد المؤثّر مع الجزء المتقدّم أو لم يوجد. فإن لم يوجد يلزم تقدّم المسبّب على السّبب التّام، وإن وجد يلزم تأخّر المسبّب عن السّبب التّام. وأمّا إن كان كلّ واحد منهما محالا فظاهر.

[Kātibī: another version of the argument, with objection]

ونحن قد تكلفنا لإثبات هذا المطلوب حجة هكذا: «الممكن من حيث إنّه ممكن موجود. ويلزم منه وجود موجود لذاته. أمّا المقدّمة الأولى، فلأنّ هذا الممكن موجود، والممكن من حيث إنّه ممكن جزء من هذا الممكن، وجزء الموجود موجود، فالممكن من حيث إنّه ممكن موجود.

و أمّا المقدّمة الثّانية، فلأنّ الممكن من حيث هو ممكن لمّا كان موجودا فهو أمّا واجب لذاته أو ممكن لذاته. فإن كان الأوّل فقد حصل المطلوب، وإن كان الثّاني فلا بدّ له من علّة، لافتقار كلّ ممكن إلى علّة توجده، وتلك العلّة: إمّا نفسه- أعنى نفس الممكن من حيث هو ممكن- أو فرد من أفرادها، أو هو موجود خارج عنه وعن أفرادها.

و الأوّل محال. لأنّ العلّة بالذات متقدّمة على المعلول، والشّيء، استحالة تقدّمه على نفسه. والثّاني أيضا محال، لأنّ كلّ فرد من أفرادها مفتقر إليه؛ لوجوب افتقار الكلّ إلى الجزء، فلو كان فرد من أفرادها علّة له لكان هو مفتقرا إلى ذلك الفرد، لوجوب افتقار المعلول إلى العلّة، فيلزم افتقار كلّ واحد منهما إلى الآخر، وإنّه دور محال، لما عرفت، من استلزامه تقدّم الشّيء على نفسه.

و لمّا بطل هذان القسمان، تعيّن القسم الثّالث، وهو أن يكون علّة الممكن، من حيث إنّه ممكن، موجودا خارجا عنه وعن أفرادها، وكلّ موجود خارج عنه ومن أفرادها يكون واجبا لذاته، فثبت وجود موجود واجب لذاته، وهو المطلوب.

و هو أيضا ضعيف لأنّنا نقول. لا نسلم أنّ الممكن من حيث هو ممكن جزء من هذا الممكن، بل هو اعتبار عقليّ عرض لكلّ فرد من أفراد الممكنات، وهو كونه بحالة ليس وجوده ولا عدمه من ذاته، بل كلّ واحد منهما يحصل له لعلّة خارجة عن ذاته.

و من البيّن أنّ هذا عقليّ لا وجود له ولا تحقّق في الخارج، وإذا كان كذلك استحالة أن يكون جزءا ممّا له تحقّق وثبوت في الخارج.

[Tūsī: there must be a first in the series of causes]

أقول: بعض هذا البرهان يحتاج إلى تقرير زائد، ولنقدّم على ذلك مقدّمة: هي أن نقول: كلّ سلسلة مترتّبة من علل ومعلولات يكون كلّ علّة تامّة في إفادة معلولها، وفيها علّة هي أولى العلل.

فتلك السلسلة المتّصلة بعد أولى العلل منها- سواء كانت متناهية في الجانب الآخر أو غير متناهية- لا تستند بجملتها وأجزائها إلى غير ما فرض فيه أولى العلل؛ وإلا لم تكن العلل تامّة، ويجب بحصول أحاد السلسلة جميعا حصول جملةها.

فإن لم تكن فيها علّة هي أولى العلل، بل كانت العلل متصاعدة في جانب العلّية إلى ما يتناهى- فلا تكون لتلك السلسلة ولا لأجزائها علّة يمكن أن يستند إليها الأحاد ولا الجملة؛ لأنّ الخارج منها لا يصلح لأن يكون علّة لها، وإلا لاجتمع على الشّيء علّتان مستقلّتان، فإنّ جميع الأجزاء كانت علة مستقلة، وكلّ فرد من أحادها أو كلّ جملة هي جزء من السلسلة لا يصلح لأن تكون علّة تامّة لها، فإنّها لو كانت علّة لكانت، أوّلا، لعلّتها المستقلّة القريبة وهي الأجزاء جميعها، ولو كان كذلك لكان ذلك الفرد أو تلك الجملة علّة لنفسها ولعللها، وهو محال.

[Tūsī: the causal relation between parts and whole]

أقول: المؤثّر التّام القريب في المجموع لا يمكن أن يكون شيئا غير أجزائه جميعا، وذلك لأنّه إذا كان شيئا أحدهما متقدّم بالذات على الآخر، وكان المتقدّم لا يمكن أن ينفكّ عن المتأخّر وجودا وعدما، كان المتقدّم علة تامّة للمتأخّر، وإذا كان ذلك كذلك فالمجموع موجود ومتأخّر بالذات عن جميع أجزائه، وجميع الأجزاء متقدّمة عليه وممتنعة الانفكاك وجودا وعدما.

فإنّ، جميع الأجزاء علّة تامّة للمجموع، ولا يجوز أن يكون غير الأجزاء للمجموع مؤثّرا آخر، لامتناع توارد العلّتين على معلول واحد.

فقد تبين أن الموضوع الذي يبحث عنه كون المؤثر في المجموع مؤثرا في كل أجزاءه. وهاهنا لا يتصور أن يكون المؤثر في المجموع من حيث هو مجموع شيئا غير الأجزاء، لأن المؤثر في العلة والمعلومات المترتبة لا يكون غير أحادها المترتبة، وعلّة الترتيب هي الأجزاء أنفسها من حيث هي علل ومعلومات.

[فقد تبين أن في الموضوع الذي نحن فيه تكون العلة المؤثرة في المجموع مؤثرة أولا في الأجزاء، لا غير.]

[Tūsī: response to Kātibī's chair case]

أقول: إننا قلنا: المؤثر التام في المجموع هو المؤثر التام في جميع أجزائه، ولم نقل: هو المؤثر التام في بعض أجزائه فقط حتى يلزم ما قلتم، والمؤثر التام في مادة السرير لا يكون مؤثرا تاما في السرير، وإذا انضاف اليه المؤثر التام في صورة السرير صار المجموع مؤثرا تاما في السرير وفي أجزائه.

و لسنا نعنى هاهنا بأن المؤثر التام في المجموع هو مؤثر تام في الأجزاء إنّه يكون بعينه في كل جزء مؤثرا بالذات، بل نعنى به أنّه يشتمل على المؤثرات التامة في جزء جزء، وإن كان المؤثر في جزء غير المؤثر في جزء آخر أو في المجموع، فإن ذلك ممّا لا ينافى غرضنا.

[Tūsī: on Kātibī's argument from contingency]

أقول: الممكن من حيث إنّه ممكن لا يكون موجودا ولا معدوما ولا جزءا من هذا الممكن، ولا يصحّ عليه القسمة بأنّه واجب أو ممكن. وذلك الممكن المقيد بهذه الحيثية لا يصحّ أن يوصف بشيء غيره؛ فإنّ معناه هو الممكن بشرط أن لا يكون مع غيره، والممكن الذي يوصف بالموجود هو المأخوذ بلا قيد، من غير أن يقيد بعدم القيد، بل مع تجويز تقييده ولا تقييده.

و هذا الممكن يكون جزءا من الممكن الموجود، ولا يصحّ قسمة الموجود مع ملاحظة الإمكان بالواجب والممكن، لأنّ المورد للقسمة يجب أن يكون مشتركا، ولا يكون الممكن الموجود مشتركا بين الممكن والواجب.

و إذا أخذ الموجود وقسم إلى الواجب والممكن فلا يصحّ أن يكون الممكن من قسم الواجب، بل يكون الممكن هو الممكن الموجود، وهو مفتقر إلى علة لا في كونه ممكنا، فإنّ علة كونه ممكنا هي ذاته، بل في كونه موجودا، ويجوز أن يكون علته ممكنا موجودا آخر غيره، ولا يكون ذلك الآخر فردا من أفرادها، بل يكون مغايرا له، وقد عرض لها الوجود، وحينئذ يعود البرهان الأول على وجوب إنهاء العلة الممكنة إلى واجب لذاته.

[Tūsī: the principle of preponderation]

أقول: القول بجواز ترجح أحد المتساويين من غير مرجح مخالف لبديهية العقل، وتجويزه يؤدي إلى وجود الممكن الذي يتساوى طرفا الوجود والعدم بالقياس إليه من غير موجود، والفرق بين المسألتين مشكل.

و القول- بأنّ هناك فاعلا يرجح أحد الطرفين من غير استحقاق، وهاهنا ليس فاعل، فلا يترجح أحد الطرفين- غير مؤثر في الفرق؛ لأن الفاعل فرض متساوى النسبة إلى الطرفين.

و الاستدلال بالهارب من السبع والجانح لا يدلّ على عدم المرجح، بل إنّما غايته عدم العلم بالمرجح، ولا يجب في كل ما لا يعلم وجوده.

[Tūsī: refuting the infinite regress is not necessary]

أقول، إنّ ما بيّنّا إبطال التسلسل بنفي علته من الأمور الخارجة والدّاخلية فقط، بل بيّنّا بنفي أن يكون للأجزاء بأسرها علة، لامتناع أن يكون نفسها أو ما هو داخل فيها أو ما هو خارج عنها. وأمّا إذا لم يتعرّض لإبطال ما هو خارج عنها واقتصرنا على إبطال نفسها وما هو داخل فيها يلزم- من حيث احتياجها إلى غيرها- احتياجها إلى ما هو خارج عنها، وإنّما أثبتنا واجبا باحتياج التسلسلات الغير المتناهية المشتملة على جميع الممكنات باحتياجها إلى ما هو خارج عنها. ولم يحتج فيها إلى إبطال التسلسل.

[T58] al-Tūsī, *Talḥīs al-Muḥaṣṣal*, 246.13–18

[the parts taken together are the cause of the infinite series]

في إبطال التسلسل موضع نظر، وذلك أنه أثبت لمجموع الامور الغير المتناهية مؤثراً بسبب احتياج المجموع إلى أحاده. وإنما يجب من ذلك أن يكون للمجموع مؤثرات لانهاية لها هي الأحاد. وإذا لم يكن كل واحد من تلك الأحاد غلة لنفسه ولا لعله يلزم أن لا يكون غلة يانفراده للمجموع. ولا يلزم أن لا يكون هو مع سائر الأحاد غلة، بل الحق ذلك. وحينئذ يكون علل المجموع داخلة فيه، ولا يلزم من ذلك أن يكون غلة المجموع خارجة عنه، فلا يتم مطلوبه.

[T59] *al-Ṭūsī, Resāla-ye eṭbāt-e al-wāḡeb, 8.7–15* [tr. Morewedge mod.]

[perfection argument]

و كذلك اوحينا اليك روحا من امرنا، و از اينجا معلوم می‌شود که نسبت انبياء بمواليد و امهات، همچو نسبت فلکست بمواليد و امهات. هرچه بفاعل نزديکتر است شريفتر. و از مواليد هرچه سلطنت او بر ديگری قويتر است، و ادراك و تميز و علم و حکمت و اخلاق حميده و اوصاف پسندیده او بيشتتر است شريف تر است. و اين ترتيب و نظام از دلالتی قاطع و مخايل ساطع است بر آنکه اين امهات و مواليد و افلاك را صنعی هست که او جسم نيست و عملی نيست. بلکه ذاتيست که لطفی شامل و حکمتی کامل دارد، و اين ترکيب که شريفترين ترکيبها است از و صادر شده است.

[T60] *al-Ṭūsī, Resāla-ye eṭbāt-e al-wāḡeb, 11.13–12.5*, [tr. Morewedge mod.]

[fine-tuned universe argument]

و مقتضای حکمت بالغه صانع حکيم آنست که ترتيب اين عناصر برين وجه باشد که هست. اگر مماس فلک غير آتش جسمی ديگر بودی و آتش در موضع عنصری ديگر آن جسم که مجاور فلک بودی بسبب مذکور آتش شدی، و طبيعت از اين جهت قويتر گشتی، و اعتدال باطل شدی. و همچنين اگر در مرکز عالم غير خاک جسمی ديگر بودی، و خاک در موضع جسم ديگر، آن جسم بسبب غايت بعد از فلک سرد و کثيف گشتی و خاک شدی. و طبيعت خاک از اين جهت قويتر گشتی و اعتدال باطل شدی. و اين چنين ترکيب شريف و ترتيب لطيف حاصل نيامدی جز بواسطه تدبير صانع حکيم و تقدير موجد علیم قدیم.

[T61] *al-Ṭūsī, Resāla-ye eṭbāt-e al-wāḡeb, 13.4–14* [tr. Morewedge mod.]

[astrological argument]

وجه سيم- استدلال بر وجود صانع از ترکيب بروج فلکست. و آن چنانست که چون در ترتيب بروج نگاه کرده اند بر خلاف ترتيب عناصر و ترتيب بدن انسان يافته اند. از برای آنکه در ترتيب بروج فلک اول برج آتشی است که حمل است، و بعد از آن خاکيست که ثور است، و بعد از آن هوائی است که جوزاست، و بعد از آن آبی است که سرطانست. و باقی هم بر اين ترتيب تا برج حوت. پس معلوم شد که ترتيب عناصر در عالم سفلی بر وجهی ديگر است و در بدن انسان بر وجهی ديگر، و در عالم علوی بر وجهی ديگر. پس اگر اين ترتيب بر مقتضای عناصر بودی جملگی بر يك نهاد بودی، و چنين نيست. پس معلوم شد که وراي طبيعت چیزی ديگر است که اين اجسام مختلف را بدین ترتيب مختلف ايجاد کرده و بر مقتضای حکمت و ارادت خود.

[T62] *Ibn Kammūna, Kāšif, 405.6–407.13*

[proof considering all possible part-whole problems]

هو أنه لو لم يكن في الوجود موجود واجب الوجود، لكانت الحقائق والماهيات الموجودة كلها ممكنة الوجود، وكل موجود ممكن الوجود يفتقر الى وجود علة موجودة معه، ترجح جانب وجوده على جانب عدمه. فمجموع الموجودات الممكنة تفتقر الى موجود هذا شأنه، وذلك الموجود: أما نفس ذلك المجموع، أو داخل فيه، أو خارج عنه، فأما أن يكون نفس المجموع: فأما أن يعني به الأحاد بأسرها، مع عدم الالتفات الى التأليف؛ أو لا مع عدم الالتفات اليه. فأني عني به ما لا يلتفت فيه الى التأليف، فنجعل كلامنا في الأحاد بأسرها، فأنها ليست علة لنفسها: إذ المعلول يجب أن تكون علته مغايرة له. وألا لكان متقدما بالذات على نفسه، ومفتقرا لها ومستفيد الوجود منها، وهو بديهي البطلان.

ولا علتها بعض تلك الافراد، لامتناع كونه علة لنفسه ولعلله، لان العلة التامة للشيء يجب ألا يفتقر ذلك الشيء الى ما هو خارج عنها. لكن لو كان ذلك الشيء مركبا من ممكنات، وأفتقر بعض تلك الممكنات الى أمر خارج عن الشيء، لزم أن يفتقر الشيء الى ذلك الخارج أيضا، لانه مفتقر الى جزئه المفتقر الى الخارج، والمفتقر الى المفتقر أيضا الى ما يفتقر اليه، فلا تكون علته التامة تامة، هذا خلف.

فبعض أفراد الجملة لو كان علة تامة للجملة، لما يفتقر بعض آخر منها الى ما يخرج عنها. فكان يلزم أن تكون عللها معلولة لها، وان تكون هي نفسها معلولة لنفسها. وهذا مع كونه بين الامتناع، فهو يوجب أن يصدر عن الواحد أكثر من واحد، وقد علمت أنه ممتنع أيضا.

و ليس علتها أمرا خارجا عنها، لان تلك الأحاد: أن كانت غير متناهية، فهو باطل، لما مر. ولان كل واحد، وكل جملة منها مستندان الى علة تامة غير خارجة عن السلسلة، التي هي غير متناهية، متقدمة على ذلك الواحد، وعلى تلك الجملة، فلو كانت العلة التي للأحاد بأسرها حينئذ خارجة عنها، لاجتمع على بعضها علة مع العلة التامة، وقد عرفت استحالة.

و إن لم تكن تلك الأحاد غير متناهية، وجب إنتهاؤها، الى علة غير معلولة، وتلك هي واجب الوجود.

و إذا كانت الأحاد بأسرها معلولة، وعلتها على تقدير ألا يكون فيها واجب الوجود، يمتنع أن يكون نفسها أو داخلا فيها، أو خارجا عنها، فهي ممتنعة على ذلك التقدير.

و أن عني بالمجموع إعتبار ما يقع فيه التأليف مع التأليف، فذلك كون الشيء علة لنفسه، وبطلانه ظاهر.

و إن كان ما هو علة مجموع الممكنات داخلا في المجموع، فكونه علة ذلك: إما بإنفراده أو مع سائر الأحاد.

لا جائز أن يكون بإنفراده، وإلا لكان علة لنفسه ولعلله بالتقرير السابق.

ولا جائز أن يكون علة مع باقي الاجزاء، إذ المفهوم من ذلك أن تكون العلة هي المجموع بأحد العنائتين المذكورتين.

و قد عرفت أن ذلك محال.

فبقي أن تكون العلة لجملة الممكنات الموجودة، هو الخارج عنها. والخارج عن مجموع الممكنات لو كان ممكنا، لكان من تلك الجملة، لا خارجا عنها، فهو إذن واجب الوجود لا بد.

[T63] Ibn Kammūna, *Kāšif*, 411.14–412.1

[argument from the persistence of originated things]

أنا نعلم أن في الوجود موجودا له ثبات كالجرم الذي هو حامل للحركة، والنفس المحركة للأفلاك والهيولي، والجوهر المدرك لذاته في الانسان وغيره، وكذا كل حادث مما وراء الحركة، فإن أن حدوثه غير أن بطلانه، وبين الأنين زمان (هو زمان) ثباته، وعلل الثبات مجتمعة، إذ لا يثبت الشيء مع زوال مثبته.

و مجموع الممكنات الثابتة ممكن، فيجب ثباته بغيره، وألا لكان ثباته بذاته، فيكون واجبا لذاته، مع كونه ممكنا لذاته، وهذا محال.

و هذا الغير لا بد وأن يكون واجبا لذاته، إذ لو كان ممكنا لذاته لكان ثباته بعلته ما، فيكون ثبات مجموع الممكنات واجبا به، وبعلته، فلا يكون ثباته واجبا به فقط، وفرض أنه كذلك، هذا خلف.

[overview of previous thinkers on the part-whole problem]

و شكك الإمام اثير الدين الأبهري- رحمة الله- على هذا بأننا لا نسلّم أنّ المؤثر في المجموع من حيث هو مجموع، مؤثّر في كلّ واحد منه، فإنّ من الجائز أن يكون مؤثراً في المجموع من حيث هو مجموع يأن يكون مؤثراً في الجزء الأخير، ولا يكون مؤثراً في كلّ جزء من الأجزاء. واستشهد بأنّ المجموع المركب من الواجب والممكن ممكناً لافتقاره إلى الممكن، ثمّ المؤثر فيه هو الواجب لذاته وليس مؤثراً في كلّ واحد منه لا استحالة كونه مؤثراً في نفسه.

و أورد على نفسه أنّ المدعى هو أن المؤثر في مجموع اممكنات مؤثر في كلّ واحد منه.

و أجاب عن هذا الإيراد بأنّ هذا ليس بيناً بذاته فلا بدّ له من برهان، وركب البرهان على طريق آخر ثمّ شكك عليه أيضاً؛ وتلك الطريق هي أنّ المجموع لا بدّ له من علة تامة والعلة التامة له استحالة أن يكون نفس المجموع ولا داخله فيه، لأنّ كلّ داخل في المجموع فإنّ المجموع يتوقف على غيره، ولا شيء من العلة التامة للمجموع كذلك، فالعلة التامة إما خارجة عنه، أو مركبة من الداخل والخارج، وأياً ما كان يلزم القول بوجود موجود واجب الوجود.

و لذي شكك به عليه هو أنّ المراد من العلة التامة إن كان جملة الأمور التي تصدق على كلّ واحد منها أنّه يفتقر إليه المجموع. فلم قلتم بأنّ نفس المجموع لا يكون علة تامة بهذا التفسير؛ وإنّ ان هو مؤثّر في وجود المجموع بشرط غيره، فلم قلتم إن العلة التامة –على هذا التفسير- لا يتوقف المعلول على غيره. وأكد ما ذكره بأنّ المركب من الواجب والممكنات له علة وهي ليست نفس المجموع، ولا خارجة عنه بل داخلها فيه. هذا تمام التشكيك.

و أنا فقد أجبت عن هذا في جواب الشكوك التي أورده الأمام العلام نجم الدين [الدبيران]- أمتع الله أهل العلم بطول حياته وحراسة مدته- على كتاب المعالم بأنّه متى كان المجموع مركباً من أحاد واحد منها ممكناً، فإنّ العلة التامة لذلك المجموع لا بدّ وأن تكون مؤثرة في كلّ واحد من الأحاد التي تركب منها المجموع وإلا لكان عن المؤثر وهو محال.

أو يكون له مؤثّر غير تلك العلة إما واجب وهو المطلوب، وإما ممكن فمع قطع النظر عنه لا يحصل ذلك البعض لا محالة؛ وكلّما لم يكن البعض حاصلًا، لم يكن المجموع حاصلًا فلاتكون العلة التامة لتخلف المعلول عنها، هذا خلف.

و الذي سلّكه الإمام اثير الدين في كتاب منتهى الأفكار بعد تزييفه ذلك البرهان هو أنّه لو تسلسلت الممكنات إلى غير النهاية، فالجملة المركبة من تلك السلسلة لا بدّ لها من علةٍ يجب المجموع، أو بها وبما يلزمها، لأنّها ممكنة وكلّ ممكن يحتاج إلى علةٍ هذا شأنها والعلم به ضروري، وتلك العلة لا يجوز أن يكون داخلًا في المجموع لأنّ العلة بهذا التفسير لا يجوز أن تسبقها علةٌ أخرى وإلا لكان المجموع محتاجاً إلى العلة السابقة عليها فلاتكون هي علة بهذا التفسير؛ وكلّ ما هو داخل في الجملة المتسلسلة المركبة من الأحاد الإمكانية تقدّمه على نفسه فهي خارجة عنه، والخارج عن المجموع واجب لذاته فليزِم انقطاع التسلسل على تقدير وجوده، هذا خلف.

[argument from motion combined with specification argument]

اعلم أنّ الحركة ليست علتها نفس الجسميّة وإلا لدامت بدوامه، فكان كل جسم متحركاً، وليس كذا؛ وللزم أن تكون الحركات متفكّة غير مختلفة، لاتفاق الأجسام في الجسميّة وتشابه المعلول عند تشابه العلة؛ فيجب أن يكون للحركة علة غير الجسميّة؛ فإن كانت واجبة الوجود ثبت المطلوب، وإن كانت ممكنة فتنتهي إلى الواجب لذاته، على ما ذكرنا غير مرّة.

[argument from souls]

قد علمت أنّ النفس الناطقة حادثة مع حدوث البدن فتكون ممكنة محتاجة إلى علة ولا يجوز أن تكون علتها الجسم فإنّ الشيء لا يفيد وجود ما هو أشرف منه؛ فعلّتها إن كانت واجبة الوجود ثبت المطلوب؛ وإن كانت ممكنة فتنتهي إلى الواجب لذاته لما عرفت غير مرّة؛ [فثبت بما ذكرنا من البراهين والأدلة إثبات موجود واجب الوجود لذاته].

[T67] al-Samarqandī, *Ṣaḥā'if*, 143.4–13

[part-whole problems regarding the impossibility of infinite regress]

[ولزم كونها علة لعلته ولنفسه؛] إذا علة المجموع علة كل واحد؛ لأنه لو حصل البعض بشيء آخر لكانت العلة مع ذلك الشيء علة فلا تكون مستقلة، [أو خارج عنها والخارج عن كل الممكنات لا يكون ممكناً فليزِم انتهاء الممكنات إلى الواجب.

هذا هو المشهور عند المتأخرين في إبطال التسلسل.]

وفيه نظر؛ إذ لا نسلم أن البعض ليس بعلة. لم لا يجوز أن يكون ما بعد المعلول الأول إلى غير النهاية علة؟ إذ هو بحيث لو تحقق يتحقق المجموع ضرورة وحينئذ لا يلزم شيء مما ذكرتم، وتكون علة ذلك البعض ما بعد معلوله الأول إلى غير النهاية، كذا علة علته، وعلى هذا القياس إلى لا نهاية له. وهذا منع ما خطر ببال أحد.

[T68] al-Ḥillī, *Asrār*, 519.10–14

[argument from motion]

وقد يستدل الطبيعيون بطريقة أخرى، مختصة بهم، وهو أنهم يقولون: إن الأفلاك لا تتحرك لذواتها؛ لما مرّ من أنّ الشيء يستحيل أن يحرك ذاته، وليست مقسورة، ولا متحركة بالطبيعة؛ فهي إذن نفسانية، فلا بدّ لها من غاية، وليست غايتها السواقل والعوالي الجسمانية. فهي إذن غير جسمانية فإن كانت ممكنة، لزم التسلسل، وإلا فهي واجبة. وهذه الطريقة مبنية على مقدمات فاسدة سيأتي بيان فسادها، ومع ذلك فلها رجوع إلى الطريقة الأولى. [فإن لا بدّ من مدبر للعالم واجب الوجود يستحيل عليه العدم، وإلا فهو ممكن، فإن هو أزليّ أبديّ.]

[T69] al-Ḥillī, *Taslīk al-naḥs*, 136.4–13

[short version of al-Ṭūsī's proof]

واعلم أنّ قیوت الواجب قریب من البدیة، لأنّ هنا موجوداً بالضرورة، فإن كان واجباً فالملطوب، وإلا كان ممكناً. فإن تسلسل فمجموع الامور الممكنة ممكن لا بدّ له من علة.

ولا يكفي في وجود الممكن مطلق العلة، بل لا بدّ من علة تامة يصير معها واجباً، وبدونها ممتنعاً.

فالعلة التامة لمجموع الممكنات يجب أن تكون واجبة، لأنها لو كانت ممكنة تامة، فإن كانت علة تامة لكل واحد من الممكنات كانت علة لنفسها، لأنها من جملة الممكنات، وإن كانت علة تامة لبعض الممكنات دون بعض كانت جزءاً من العلة التامة لمجموع الممكنات، وهي بعينا علة لمجموع الممكنات، فليزِم كون الشيء جزءاً من نفسه، [ولما تقدّم من إبطال التسلسل والدور.]